الجمهورية اليمنية

**جامعة المستقبل**

**كلية العلوم الإدارية والمالية**

**قسم محاسبة**

# مدى تأثير تطبيق معايير المحاسبة الدولية على سوق الإستثمار اليمني

**بحث تخرج كجزء من متطلبات الحصول على درجة البكالوريوس في المحاسبة**

**إعداد الطلاب**

**أحمد جمال محمد الحجاجي**

**إيهاب عبدالله محمد المقصص**

**أسامة معمر علي العجل**

**غمدان محسن أحمد الهمداني**

**إشراف**

**د. محسن علي مثنى**

2022-2021م

# شكر وتقدير

**الحمد والشكر للّه اولاً واخيرا على نعمة علمة وفضل نوره وبصيرته ....**

**ثم الشكر الى من مد يد العون لأجل إتمام هذا العمل ، إعترافاً برد الجميل والإحسان نتقدم بخالص شكرنا وتقديرنا المنشود الى الدكتور الفاضل**

**محسن علي مثنى**

**لما قدمه لنا من نصح وتشجيع وتوجيهات قيمة وسديدة كان لها الأثر الأكبر في إتمام هذا البحث**

**الباحثون**

## إهـــــداء

# الى القلوب العامرة بالإيمان

# ، من يعرفن العطاء بلا

# مقابل .... آبائنا وامهاتنا

# الى معلمينا الأفاضل من

# الصف الأول الى يومنا هذا

# الفهرس


| الموضـــــــــــوع | الصفحة |
| --- | --- |
| شكر وتقدير | أ |
| إهداء | ب |
| قائمة المحتويات | ج |
| **الفصل الأول : الإطار العام** | |
| مقدمة البحث | 1 |
| مشكلة البحث | 3 |
| أهمية البحث | 4 |
| أهداف البحث | 4 |
| فرضيات البحث | 5 |
| منهج البحث وادواته | 5 |
| مجتمع وعينة البحث | 6 |
| حدود البحث | 6 |
| أدوات جمع البيانات | 6 |
| مصطلحات البحث | 7 |
| متغيرات البحث | 8 |
| الدراسات السابقة | 9 |
| **الفصل الثاني : الإطار النظري** | 12 |
| المبحث الأول : ماهية المحاسبة والقوائم المالية | 13 |
| تمهيد | 13 |
| نشأة المحاسبة | 13 |
| مفهوم المحاسبة | 14 |

| | |
|---|---|
| أهداف المحاسبة | 14 |
| وظائف المحاسبة | 14 |
| خصائص المحاسبة | 15 |
| الفروض والمبادىء المحاسبية | 17 |
| فروع المحاسبة | 21 |
| المبحث الثاني : معايير المحاسبة الدولية | 23 |
| مفهوم معايير المحاسبة الدولية | 23 |
| أسباب نشوء معايير المحاسبة الدولية | 23 |
| أهمية معايير المحاسبة الدولية | 25 |
| مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية | 26 |
| مجالات تطبيق معايير المحاسبة الدولية | 26 |
| فرص وتحديات تطبيق معايير المحاسبة الدولية | 27 |
| قائمة معايير المحاسبة الدولية | 29 |
| موقف دول العالم من تطبيق معايير المحاسبة الدولية | 31 |
| المبحث الثالث : الإستثمار | 34 |
| تمهيد | 34 |
| مفهوم الإستثمار | 35 |
| أهمية الإستثمار | 36 |
| دوافع الإستثمار | 37 |
| مزايا وعيوب الإستثمار | 38 |
| محددات الإستثمار | 43 |
| الإستثمار في اليمن | 50 |

| | |
|---|---|
| عضوية اليمن في المنظمات الإقليمية والدولية | 52 |
| **الفصل الثالث : الدراسة الميدانية** | 57 |
| المبحث الأول : إجراءات الدراسة الميدانية | 57 |
| إجراءات البحث | 57 |
| منهج البحث | 57 |
| مجتمع وعينة البحث | 57 |
| مقياس أداة الدراسة الميدانية | 58 |
| صدق أداة الدراسة | 59 |
| الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة | 60 |
| الخصائص الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة | 61 |
| عرض نتائج الإستبيان | 78 |
| عرض النتائج الإجمالية لمحاور الدراسة | 78 |
| إختبار الفرضيات | 79 |
| النتائج والتوصيات | 83 |
| قائمة المراجع | 84 |
| الملاحق | 88 |
| إستمارة الإستبيان | 89 |

# مقدمة البحث

معايير المحاسبة الدولية هي مجموعة موحدة من المبادئ والإجراءات الدولية لإعداد التقارير المالية والحسابات ، بحيث تكون مفهومة وقابلة للتطبيق ومقبولة عالمياً ، يصدرها مجلس المحاسبة الدولية التابع لمؤسسة هيئة معايير المحاسبة الدولية غير الحكومية وغير الدولية التي تتخذ من المملكة المتحدة مقرا لها ، تعتمد السلطات الحكومية والمستثمرين والمصارف على اتباع الشركات لهذه المعايير في اعداد القوائم المالية لضمان دقتها وملائمتها وشفافيتها مقارنة بمعايير المحاسبة المحلية .

يبلغ عدد معايير المحاسبة الدولية 41 معيارا تنقسم الى قسمين الأول : ويضم 34 معيارا وهي معايير المحاسبية ، الثاني : ويضم 7 معايير وهي معايير إعداد التقارير والقوائم المالية

تتمتع الجمهورية اليمنية بمقومات استثمارية متعددة جعل منها محطة جذب للاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية ، فمنها الموقع الاستراتيجي الذي يطل مباشرة على خطوط الملاحة البحرية الدولية بين أوروبا واسيا ( تبعد مسافة ساعات وليست أيام من خط الملاحة الدولية) ويعتبر المدخل الرئيسي إلى شرق القارة الأفريقية. وامتلاكها لشريط ساحلي يمتد بمسافة أكثر من 2500كم بمحاذاة سواحل البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي، تزخر مياه بثروة سمكية هائلة تستقطب الكثير من الاهتمام العالمي. كما تحتوي المياه الإقليمية لليمن على الكثير من الجزر منها ما يزيد عن 183 جزيرة يمنية موزعة على البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي والمحيط الهندي. مؤهلة للاستثمارات السياحية العربية والدولية والتي تم تقسيمها إلى عدة قطاعات كما تم تحديد جزيرة من كل قطاع كنقطة ارتكاز لجذب واستقطاب الاستثمارات.

تعد اليمن بلداً بكراً في العديد من المجالات الاستثمارية فيها العديد من الفرص الاستثمارية المربحة ، هذا إلى جانب المزايا والحوافز التي كفلها قانون الاستثمار اليمني للمستثمرين المحليين والعرب والأجانب ، وبهذه المميزات والمزايا يعتبر قانون الاستثمار اليمني من أفضل القوانين الاستثمارية في الوطن العربي

نسعى الى معرفة اثر الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر لأسواق اليمن المحلية، وذلك من خلال الاطلاع والبحث عن الاستثمارات الاجنبية المباشرة والاطلاع على تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركات المدرجة واستنباط الاثر المباشر

## مشكلة البحث

أصبحت قضية الحصول على تقارير مالية تمتاز بالمصداقية والدقة من القضايا الملحة لمستخدميها ومنهم المستثمرين للحصول بيانات ومعلومات تساعدهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية. ولما كان الاعتماد على المعايير الدولية عاملا معززاً للثقة في التقارير المالية بما قد يكون لذلك من أثر في زيادة الاعتماد عليها في بناء القرارات الاستثمارية وجذب الاستثمارات الامر الذي قد يسهم في تعزيز التنمية المستدامة.

وبناء على ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال الرئيس التالي :

**هل يوجد دور للمعايير الدولية في تعزيز التقارير المالية لجذب الاستثمارات وتحقيق التنمية المستدامة ؟**

ومن السؤال الرئيس تتفرع الاسئلة الفرعية التالية :

1-هل يوجد دور للمعايير الدولية( IFRS) في جذب الاستثمارات الأجنبية والعربية والمحلية إلى الشركات المدرجة في السوق اليمنية ؟

2-هل يؤثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في زيادة ثقة المستثمرين وبالنتيجة في قيمة الوحدة الاقتصادية ؟

3- هل القوائم المالية المعدة وفق معايير المحاسبة الدولية تعزز من موثوقية اتخاذ القرارات الاستثمارية ؟

# أهمية البحث

## الأهمية العلمية

- رفد المكتبة اليمنية بالأبحاث والدراسات في مجال معايير المحاسبة الدولية وأثرها في سوق الاستثمار اليمني
- مرجعية البحث للدارسين والباحثين في مجال المحاسبة والاستثمار

## الأهمية العملية

تنبع اهمية البحث من اهمية استقطاب الاستثمار الاجنبي الذي يستطيع ان يحدث تغييرا جذريا على واقع الاقتصاد المحلي من خلال تخفيض عبء الدولة وتوفير فرص عمل تساهم في تخفيض مستويات البطالة وتخفيض مستوى الفقر ورفع مستوى الرفاه الاجتماعي ومواكبة العالم في ظل مفهوم العولمة.

إن الوصول الى نتائج مناسبة واقتراح التوصيات المناسبة بخصوص موضوع البحث قد يساهم في بيان أثر الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية على استقطاب الإستثمار الاجنبي ، وبالتالي المساهمة المتواضعة في تدعيم اقتصادنا المحلي

# أهداف البحث

## الهدف الرئيسي : معرفة دور معايير المحاسبة الدولية في جذب الإستثمارات الأجنبية والمحلية الى السوق اليمنية

ويتفرع من الهدف الرئيسي اهداف فرعية كما يلي:

1. تحديد دور معايير المحاسبة الدولية في جذب الاستثمارات الأجنبية والعربية والمحلية الى الشركات المدرجة في السوق اليمنية
2. .تحديد أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في زيادة ثقة المستثمرين وبالنتيجة في قيمة الوحدة الاقتصادية
3. تحديد أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تعزيز موثوقية اتخاذ القرارات الاستثمارية.

## فرضيات البحث

الفرضية الرئيسية : لا يساهم الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في استقطاب رؤوس الاستثمار الاجنبية للسوق اليمنية

وينبثق من الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية :-

1. لا يوجد دور للمعايير الدولية في جذب الاستثمارات الاجنبية والعربية والمحلية الى الشركات المدرجة في السوق اليمنية
2. لا يؤثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في زيادة ثقة المستثمرين وبالنتيجة في قيمة الوحدة الاقتصادية
3. لا تعزز القوائم المالية المعدة وفق معايير المحاسبة الدولية من موثوقية القرارات الاستثمارية

## منهج البحث وادواته

اعتمد البحث على استخدام منهجين الأول المنهج الوصفي من خلال جمع البيانات والمعلومات من المصادر المعرفية في مجال الموضوع قيد البحث ، والثاني المنهج التحليلي من خلال توزيع استبيانات على المسؤولين والمختصين في الشركات الاستثمارية العاملة في السوق اليمني لمعرفة مدى أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في سوق الأستثمار اليمني.

## مجتمع وعينة البحث

**يتكون مجتمع البحث من الفئات التالية**

- **مدراء ماليين**
- **مراجعين**
- **محاسبين**

## حدود البحث

**الحدود الموضوعية** :_مدى تأثير تطبيق معايير المحاسبة الدولية على سوق الإستثمار اليمني

**الحدود البشرية** : مسؤولي وموظفي بعض شركات السوق اليمني

**الحدود المكانية** : شركات الاستثمار في امانة العاصمة – صنعاء – الجمهورية اليمنية

**الحدود الزمنية** : 2023 – 2022 م

## أدوات جمع البيانات

**يقوم البحث على نوعين من الأدوات في جمع البيانات والمعلومات**

- **البيانات الأولية**

**تشمل البيانات والمعلومات التي يتم الحصول عليها من الدراسة الميدانية بواسطة توزيع الاستبيانات على مجتمع وعينة البحث**

- **البيانات الثانوية**

وتشمل المراجع العربية والأجنبية التي يتناولها موضوع البحث او احد جوانبها من مجموعة الكتب والأبحاث الجامعية والإحصاءات والتقارير الصادرة عن المؤسسات المالية والجهات الحكومية ذات العلاقة ومواقع الإنترنت والدوريات المتعلقة بموضوع البحث

## مصطلحات البحث

### المعيار Standard

المعيار خطوطٌ مرشدةٌ تقنيةٌ مقبولةٌ بالتحكيم تُعِدُّها منظمةٌ معروفةٌ حكومية أو غير تجارية، تُستخدَمُ لتحقيق توحيدٍ في مجال معين ، يَنتُجُ المِقْيَسُ عن إجرائية رسمية، تَستند إلى مسودة مواصفات أعدّتها مجموعة تعاونية أو لجنة، بعد دراسةٍ مكثفة لما هو متوفّر من الطرق والمقاربات والتوجهات والتطوير التقاني. يجري فيما بعدُ إلغاءُ (أو التصديق على) المقيَس المقترح من قِبل منظمة معروفة، ويجري اعتماده مع الوقت بالقبول العام

### معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards (IAS)

هي مجموعة موحدة من المبادئ والإجراءات الدولية لإعداد التقارير المالية والحسابات بحيث تكون مفهومة وقابلة للتطبيق ومقبولة عالمياً ، يصدرها مجلس معايير المحاسبة الدولية التابع لمؤسسة هيئة معايير المحاسبة الدولية غير الحكومية وغير الربحية التي تتخذ من المملكة المتحدة مقراً لها، تعتمد السلطات المالية الحكومية والمستثمرين والمصارف على اتباع الشركات لهذه المعايير في إعداد قوائمها المالية لضمان دقتها وملاءمتها وشفافيتها مقارنة بالمعايير المحاسبية المحلية، يبلغ عدد معايير المحاسبة الدولية 41معياراً تنقسم إلى قسمين :الأول ويضم 34معياراً وهي المعايير المحاسبية ، والثاني ويضم 7معايير وهي معايير إعداد القوائم والتقارير

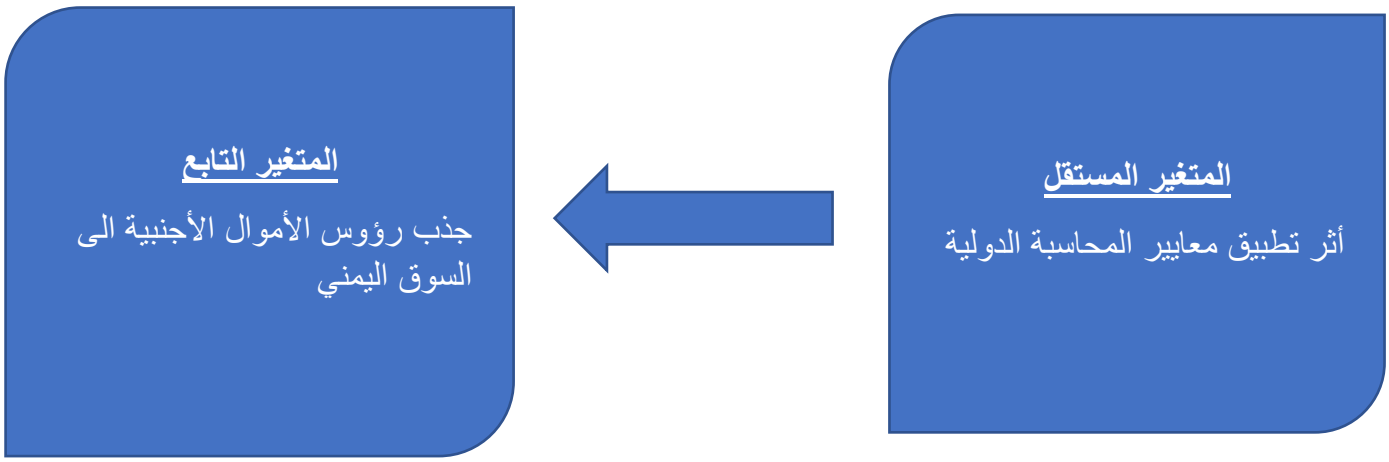
المالية، تأسست لجنة المعايير المحاسبية الدولية عام 1973، واسُتبدلت عام 2001بمجلس المعايير المحاسبية الدولية المسؤول عن وضع المعايير ونشرها بهدف استخدامها حول العالم.

- **الاستثمار INVESTTMENT**

هي عملية اقتصادية تقوم على تخصيص موارد مالية وغير مالية مثل الجهد والوقت لضخها في مشروع معين بغية تحقيق الربح في المستقبل.

يستلزم الاستثمار وجود موارد مالية جاهزة لإنفاقها ، ويشتمل على مجموعة من المخاطر بسبب صعوبة التأكد من تحقيق العوائد في المستقبل لذلك يتميز المستثمرون بروح المغامرة . اما على مستوى الاقتصاد القومي فيتعلق بالإنفاق الرأسمالي على المشروعات الجديدة في قطاعات المرافق العامة والبنية التحتية مثل تمديدات شبكات الصرف الصحي ومشاريع الإسكان ومشاريع الطرق ، كما يتعلق بمشارع التنمية الاجتماعية ك الصحة والتعليم.

## متغيرات البحث



## الدراسات السابقة

- **دراسة مخلوف 2014**
- هدفت الدراسة الى معرفة مدى تأثير تطبيق المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية على قرار المستثمر المؤسسي الحالي في زيادة استثماراته وجذب مستثمرين جدد ، وذلك لأن المستثمر المؤسسي له القدرة على دراسة وتحليل وفهم التقارير المالية بالقدر الكافي ، وهو المستهدف الرئيسي من التقارير المالية ، تقييم أثار الالتزام بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وتعليمات الإفصاح التي تفرضها القوانين الأردنية على الشركات المساهمة العامة وعلاقتها بالتقارير المالية عالية الجودة واستخدام المنهج الوصفي التحليلي ، حيث تكهنت الدراسة من الشركات المساهمة وعددها 63 ، والمراجع الخارجي المستقل وبلغ عددهم 26 والمستثمر المؤسسي وعددهم 17 وجميع افراد العينة ، مدرجين في مركز إيداع الاوراق المالية ، وتوصلت الدراسة الى ان الشركات المساهمة العامة الصناعية تلتزم بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بنسبة 88.7 بالمئة وهي نسبة مرتفعة ومؤشر إيجابي تدل على أهمية تطبيق هذه المعايير ودورها في نمو هذه الشركات واستمراريتها ، كما بينت نتائج التحليل الإحصائي ان اكثر المتغيرات المستقلة تأثيرا على جودة التقارير المالية هي خصائص المعلومات المحاسبية
- **دراسة القشي والعبادي**2007
- تطرق البحث الى أهمية فتح الأسواق المحلية امام الاستثمارات الأجنبية والتي ستساهم في حل الكثير من المشاكل

الاقتصادية المتمثلة بشكل رئيس في البطالة ، إذ سعى الباحثان الى معرفة أثر الإلزام في جذب الإستثمار الأجنبي في الوحدات الاقتصادية الأردنية ، وذلك بالاطلاع على الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وعلاقتها بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في الوحدات الإقتصادية المدرجة وإستنباط الأثر المباشر ، والذي استنتج ان الإستثمار الأجنبي له تأثير إيجابي على الإقتصاد الوطني ، إذ اوصى البحث بعدم التساهل بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في الوحدات الإقتصادية ، وحث المستثمرين على الاطلاع على واقع الوحدات الإقتصادية الاردنية بشكل أعمق كي يطلعوا على بنيتها التحتية المهيئة وخصوصا نظامها المحاسبي المتوافق مع معايير المحاسبة الدولية وبالتالي تشجيعهم على الإستثمار.

- **بحث محمد2012**
- ركز البحث على الإستثمار الأجنبي وتاثيرة على الإستثمار المحلي ، إذ بدأت دول الخليج العربية على جذب الإستثمارات الأجنبية عن طريق تسهيل القيود المفروضة على حركة رأس المال ومنح الحوافز الإقتصادية للمستثمرين الأجانب ، ومشكلة الإختلالات البنيوية الإقتصادية التي تعاني منها الدول الخليجية في الإنفاق الإستثماري المحلي وكفاءة الإستثمارات ، بإفتراض ان معظم الإستثمارات الأجنبية قليلة وغير قادرة على تصحيح الإختلال البنيوي في الإستثمار المحلي وتحسين كفاءته ، واوصى البحث بضرورة مواكبة التطورات الحاصلة في البيئة الإقتصادية العالمية والإستمرار في الجهود المبذولة في تحسين المناخ الإستثماري عن طريق تبني سياسات إصلاح إقتصادي ومالي شامل والعمل على ازالة القيود الفية على تدفق راس المال عبر الحدود

- **بحث** Senkuku & Gharleghi :

- هدف البحث الى بيان العلاقة بين القوانين والتشريعات المحلية وأثر توافر التكنولوجيا والبنية التحتية وتاثيرها على في تشجيع وجذب الأستثمارات الأجنبية المباشرة ، بإفتراض ان القوانين واللوائح الحكومية يمكن أن تؤثر على تدفق الإستثمارات الاجنبية المباشرة ، إن استعمال التقنيات الحديثة يساهم في زيادة الإستثمارات الاجنبية ، إذ توصل الباحث الى مجموعة من الإستنتاجات اهمها ضرورة تكييف القوانين المحلية مع القوانين الدولية ومدى ارتباط نتائج الاعمال مع اللوائح الدولية وكذلك اهمية التركيز على الإستقرار السياسي والإقتصادي للبلد ومساهمة ذلك في زيادة ثقة المستثمرين في الحصول على العوائد المتوقعة نتيجة إستثماراتهم وهو الهدف الرئيسي للمستثمرين.

- **بحث** Laux , Stocke 2015 :-

- تناول البحث تاثير المعايير المحاسبية على جودة التقارير وعلاقتها في زيادة الإستثمار عن طريق تنظيم عملية تنظيم وتنفيذ معايير المحاسبة الدولية وتطبيقاتها على المستوى المحلي وبما لا يؤثر على جودة التقارير المالية والتي يمكن أن تاتي بنتائج عكسية ، بافتراض ان تطبيق معايير المحاسبية الدولية يؤثر في قرارات المستثمرين والمحللين والمستثمرين المحتملين ومعرفة مدى تأثير تطبيق المعايير الدولية في إصدار القوائم والتقارير المالية لنتائج الوحدات الإقتصادية ، وبالنتيجة يجب إصدار معايير محاسبية تتوافق مع المعايير الدولية وتعليمات تنفيذية صارمة لغرض التزام الوحدات الإقتصادية في تطبيقها وعدم تأثيرها على نتائج الأعمال ومن ثم في قرارات مستعمليها.

# الفصل الثاني

## الإطـــــار النظـــــري

- المبحث الأول : ماهية المحاسبة والقوائم المالية
- المبحث الثاني : المعايير المحاسبية الدولية
- المبحث الثالث : الاستثمار

# المبحث الأول

## ماهية المحاسبة والقوائم المالية

- **تمهيد**

يتساءل العديد عن ما هي المحاسبة؟ إن المحاسبة لها أهمية كبيرة في مجال الأعمال، فهي الفرع الذي يهتم بجميع الشؤون المالية، لذلك تقوم الشركات دائمًا الاهتمام بهذا الجانب، فهي بُنيت على أساس الربح وجني المال، وتتطلب المحاسبة الدراسة والخبرة والمعرفة الواسعة، كما أنه لا بدّ من وجود مهارات محددة لدى المحاسب.

المحاسبة تهدف إلى تحديد النتائج المالية، وتحديد هذه النتائج تتطلب التدريب الجيد لأداء الوظائف والمهام المطلوبة، كما أنّه لا بد للمُحاسب من امتلاك أسس وقواعد علمية شاملة، حتى يتمكن من الوصول الى الاهداف والغايات المالية المطلوبة والمخططة .

## نشأة المحاسبة

تعود أصول علم المحاسبة إلى عصر الحضارات القديمة، مثل الحضارات الفرعونية، والإغريقية، والرومانية، حيث كانت المحاسبة عبارة عن نشاط يطلق عليه التحاسب. ففي العصور القديمة كان الأغنياء يعطون بعض الأفراد الحق في إدارة مواردهم الزراعية والاقتصادية على أن يقوم هؤلاء الأفراد بتسجيل الوارد والمصروف من هذه الموارد مع إصدار كشف حساب يوضح كيف يتم إدارة هذه الموارد. أي أن فكرة التحاسب على الموارد الاقتصادية بين من يمتلك تلك الموارد ومن يقوم بإدارتها ظهرت منذ فترة طويلة ( موقع ويكيبيديا )

## مفهوم المحاسبة-

مجموعة من العمليات والإجراءات الفنية التي يتم بها تسجيل تجميع وترتيب البيانات المالية وذلك لاستخدامها فيما بعد في تحليل الوضع المالي للمؤسسة ومساعدة القائمين على تلك المؤسسات والشركات في اتخاذ القرارات ( كتاب مبادئ المحاسبة المالية – د/ عبدالملك حجر )

## اهداف المحاسبة -

هدف المحاسبة بشكل عام هي توفير المعلومات المالية وأهم هذه المعلومات:

1. تحديد نتيجة نشاط الوحدة الاقتصادية خلال فتره زمنية معينة ( ربح أو خسارة).
2. تحديد المركز المالي للوحدة الاقتصادية (الشركة) والذي يتمثل في مصادر اموال الوحدة من أين حصلت عليها واستخدامات هذه الأموال في تاريخ نهاية هذه الفترة الزمنية المعينة.
3. معرفة وحساب صافي التدفقات النقدية للوحدة الاقتصادية خلال نفس الفترة الزمنية المعينة.
4. تسجيل جميع عمليات الوحدة الاقتصادية.
5. توفير وسيلة للرقابة على العمليات المالية للوحدة الاقتصادية بالأخص التعاملات النقدية ( موقع ويكيبيديا )

## وظائف المحاسبة :

هناك أربعة وظائف للمحاسبة المالية :

1. **التحديد** : تحديد الأحداث الاقتصادية (العمليات المالية ) التي ينبغي الإهتمام بها ومعالجتها وتجهيزها ( هل هي عملية مالية أو غير مالية ؟ )

فالمحاسبة تهتم فقط بالعمليات المالية لأنها لغة المال مثل : بيع السلع، تقديم الخدمات، الشراء ، دفع الأجور. أما العمليات غير المالية مثل: قرار تعيين موظف فالمحاسبة لا تهتم بها.

2. **القياس** : بعد تحديد العمليات المالية يجب أن تكون قابلة للقياس بوحدة النقد (تحديد قيمتها بالريال ) لها قيمة مالية. أما العمليات التي لا يمكن قياسها بوحدة النقد فيتم تجاهلها لأنها عمليات غير مالية
3. **التسجيل** : بعد قياس العمليات المالية يتم إثباتها في الدفاتر المحاسبية باتباع الطرق العلمية السليمة وذلك بشكل توثيق تاريخي مستمر لفروع المحاسبة
4. **التوصيل**: لكي تتم الإستفادة من العمليات المالية التي تم تحديدها وقياسها وتسجيلها ينبغي توصيل نتائجها إلى المستفيدين عن طريق إعداد التقارير المالية التي من أهمها القوائم المالية ، ثم يقوم المحاسب بتحليل وتفسير هذه القوائم للمستفيدين ليسترشدوا بها في اتخاذ القرارات ( موقع ويكيبيديا )

## خصائص المحاسبة

لكي تكون المعلومات المحاسبية مفيدة لمستخدميها في شتى المجالات فإنها يجب ان تتصف بخصائص معينة ويمكن تلخيصها كالتالي:

**1- الملاءمة** Relevance

وتعد ملاءمة او مناسبة المعلومات المحاسبية من اهم الخصائص التي يجب ان تتصف بها هذه المعلومات والملاءمة تعني ان تلك المعلومات يجب ان تكون هامة ومفيدة عند دراسة المشكلة التي يراد حلها ومعالجتها واتخاذ قرار بشأنها او بشكل اوضح يجب ان تكون المعلومات مفيدة ومهمة لما صممت من اجله.

**2- الوقتية** Timeliness

اي ان الحاجة للمعلومات حاجة وقتية وبذلك يجب ان تكون المعلومات حديثة لان المعلومات المحاسبية تفقد قيمتها مع مرور الوقت ولذلك يجب ان تكون Up to date.

**3- القابلية للتحقق** Verifiability

وهي الخاصية التي تجعل جميع المستخدمين لها بصفة مستقلة وباستخدام اساليب مماثلة ان يتوصلوا لنتائج متماثلة.

4-**الموضوعية (البعد عن التحيز)** **Objectivity Freedom from** bias

وتعني الابتعاد عن التقدير والحكم الشخصي في المحاسبة والاعتماد على مصادر حقيقية للمعلومات المحاسبية. وهو ان لا تكون المعلومات منحازة لجهة على حساب جهة اخرى.

5-**الصحة او الدقة** Accuracy

وهي على درجة كبيره من الاهمية لأنه اذا لم تكن المعلومات صحيحة ودقيقة فما الفائدة منها وبما ان المعلومات المحاسبية مدخلات لنظام القرار فإنها اذا كانت خاطئة وغير صائبة سوف تودي الى اتخاذ قرارات خاطئة وغير صائبة لنظام القرار والذي بدوره اعتمد على مدخلات غير صائبة. (مثل بيانات الامريكان المضللة)

**6-القابلية للقياس الكمي** Quantifiability

معروف ان المحاسبة اداة للتعبير عن نشاط اقتصادي على شكل وحدات نقدية اي ان المحاسبة هي لغة ارقام ويتم القياس للأحداث المالية واثباتها واعداد التقارير عنها بشكل كمي . ( منتدى المحاسب العربي )

## - الفروض والمبادىء المحاسبية :

- **الفروض المحاسبية**

تعرف الفروض عموما أنها تمثل مقدمات لا يمكن التحقق من صحتها ولكنها تكون أساسا للإطار الفكري ، يصلح للاستدلال والتوصل إلى النتائج محاسبيا. وتمثل الفروض أساسا يستخدم في اشتقاق المبادئ المحاسبية، و إعداد القوائم المالية. ويمكن تعريف الفرض أنه : الذي يعطي الأساس الأول في التدريب لعملية الاستنتاج أو من أجل نظام فلسفي أو مدرسة فكرية أو ما شابه ذلك. وعموما فإن أكثر الفروض المحاسبية قبولاً هي:

فرض الوحدة المحاسبية المستقلة

فرض وحدة القياس النقدي

فرض الاستمرارية

الفترة المحاسبية

### 1- فرض الوحدة المحاسبية المستقلة:-

ويستند هذا الفرض إلى حقيقة مفادها استقلالية المؤسسة (الوحدة الاقتصادية) عن مالكيها أو الذين يتولون إدارتها ، مالياً وقانونيا واجتماعياً وغيرها. لذلك فإن الإقرار عن ملكية الوحدة الاقتصادية يتم بإعداد القوائم المالية التي ليس لها علاقة بالعمليات الشخصية للمالكين و ينتج عن هذا وجود دفاتر و حسابات مستقلة للمنشأة عن ملاك المشروع ، وعن المشروعات الأخرى التي تكون ملكيتها لملاك المشروع . الميزانية العمومية يجب أن تعكس الوضع المالي للشركة فقط في تاريخ محدد بعيداً عن العمليات الشخصية من مصاريف و إيرادات ، وعندما تسجل المعاملات تجارية ويتم تحميل أي نفقات الشخصية للمالك لا يسمح لها أن تؤثر على النتائج التشغيلية للشركة.

2- **فرض وحدة القياس النقدي**:-

و مفاده أن للمحاسبة وحدة قياس تقيس بها الأحداث الاقتصادية ومثلها مثل العلوم الآخرى فمثلاً العلوم الهندسية تستخدم المتر كوحدة قياس للمسافات إذا كان النظام المستخدم هو النظام الفرنسي أما إذا كان النظام المستخدم هو النظام الإنجليزي فأنها تستخدم الأنش هو وحدة القياس، و أن الواحد قدم هو عبارة عن 12 أنش والقدم يعادل 30 سنتيمتر تقريباً ؛ و أن الواحد قدم يساوي 30 سنتيمتر دائماً، والمحاسبة وحدة القياس بها هي وحدة النقد حسب الدولة فمثلاً الدينار في ليبيا و الأردن وتونس و الجنيه في مصر و الريال في السعودية وغيرها، وتختلف وحدة القياس بالنقد عن أي أداة قياس أخرى بعدم ثبات قيمتها فالدينار اليوم يختلف على نفس الدينار بالأمس، ولهذا فأن هذا الفرض يفيد بأن قيمة وحدة النقد هي ثابتة وأن أي تغيرات تطرأ عليه هي تغيرات طفيفة لا تؤثر في قيمته ( وهذا افتراض يكون مخالف للواقع في أغلب الاحيان ).

3- **فرض الاستمرارية**

ومفاده أن المؤسسة مستمرة في عملياتها إلى وقت غير محدد ما لم توجد أدلة تثبت عكس ذلك. و هذا يعني بأن المؤسسة وجدت لتستمر ويساعد هذا الفرض في تبرير العديد من المبادئ والتطبيقات المحاسبية الهامة

وذلك عند تصفية المشروع أو دمجه بأخر حيث ينهي ذلك استمرارية المشروع، وهذا يفيد كثيرا في الجوانب العملية إذ لا نجد محاسبا يذكر في القوائم المالية ما يمكن الحصول عليه في حالة تصفية الشركة.

### 4- الفترة المحاسبية

يقوم هذا الفرض على أنه بالإمكان تقسيم عمر المؤسسة إلى فترات زمنية متساوية(سنوية عادة)

تجد في نهاية كل منها قراءات تقيس مدى تقدم المؤسسة في شكل قوائم و بيانات مالية، مما يجعلها قابلة للمقارنة والتنبؤ وتقديم المعلومات بالسرعة الممكنة، بحيث تكون تلك المعلومات مفيدة في اتخاذ القرارات.

## المبادئ المحاسبية:

ترم المبادئ المحاسبية الإطار العام للعمل المحاسبي معتمدا على الفروض المحاسبية، وهذه المبادئ ليست قوانين رياضية ثابتة جامدة بل هي متحركة يمكن تعديلها وتنقيحها وتطويرها لتتماشى وتطورات العمليات التجارية المتزايدة كماً ونوعاً وتعقيداً بعد يوم. ومن أهم المبادئ:-

### 1- مبدأ التكلفة التاريخية

يسمى بمبدأ التكلفة الاصلية، وبموجب هذا المبدأ فإن التكلفة التاريخية هي أفضل أساس لتقييم موجودات المؤسسة، ويتميز بسهولة التحقق من صحة التكلفة التاريخية وموضوعيتها.

### 2- مبدأ الاعتراف بالإيراد:

وهو يتحقق عند استلام العميل للبضاعة. ويتم اكتساب الإيراد في حالة تواصل شرطين :

- تقديم الخدمة أو تسليم المبيعات
- وجود عملية مبادلة حقيقية بين المؤسسة والغير.

## 3- مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات

لقد اشتق هذا المبدأ استناداً إلى فرض تقسيم عمر المؤسسة إلى فترات دورية متساوية. فقياس الربح يتم على أساس الفرق بين إجمالي الإيرادات الكلية وإجمالي المصروفات المقابلة لتلك الإيرادات في نفس الفترة. وتتم هذه المقابلة من خلال قائمة الدخل ويتم تحديد الإيرادات والمصروفات خلال فترة على أساس الاستحقاق، الذي يعني الاعتراف بالإيرادات الخاصة بالفترة المحاسبية سواء كانت تلك الإيرادات مقبوضة أو مستحقة القبض وكذلك الأمر بالنسبة للمصروفات على أساس الفترة المحاسبية سواء كانت تلك المصروفات مدفوعة أو مستحقة الدفع.

## 4- مبدأ الافصاح التام

ويعني تزويد مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات ذات العلاقة الملائمة، ويتطلب هذا المبدأ من المحاسب ان يقوم بالإفصاح عن كل الاحداث المالية الخاصة بالمشروع خلال الفترة المالية، بحيث لا يخفي المحاسب اية معلومات مالية يمكن أن تضلل مستخدمي القوائم المالية، وعليه فإن الحذر والانتباه ضروريان من أجل عدم اخفاء اية بنود أو احداث يمكن أن يكون لها اثر على هذا الحكم الشخصي لمتخذ القرار، بشرط انتقاء المعلومة المفيدة فقد ولا يعني الإفصاح عن كل شيء لعدم تشتيت قارئ البيانات.

## 5- مبدأ الحيطه والحذر

ويعني ذلك أنه يجب الاعتراف بالخسائر المحتملة والاحتياط لها من خلال تشكيل مخصصات ومؤونات أما الارباح المحتملة فلا تؤخذ بعين الاعتبار ابدا .
( كتاب مبادى المحاسبة – د/ عبدالملك حجر )

## فروع المحاسبة

### 1. المحاسبة المالية

هي إحدى فروع المحاسبة التي تعني بتقديم وعرض المعلومات المحاسبية التاريخية عن الوضع المالي (قائمة المركز المالي)، والأداء المالي (قائمة الدخل)، والتدفقات النقدية وفقاً لجملة من المعايير المحاسبية.

وتساعد البيانات المحصلة والبنود الموجودة داخل هذه القوائم في تحديد ودعم الموقف المالي للنشاط، وعلى اساس هذه العمليات المالية والمستندات الفعلية كفواتير البيع والشراء يمكن للمستخدمين الفعليين اتخاذ القرارات المناسبة حسب الوضع المالي.

### 2. المحاسبة الإدارية

المحاسبة الإدارية هي معلومات تستخدم داخل المؤسسات أو الشركات وتكون غير معلنة (سرية) ولا يمكن الوصول لها أو الاطلاع عليها إلا من عدد قليل من المستخدمين من متخذي وصناع القرار غالباً. وتعنى بشكل رئيسي بجزئين الأول هو تأمين التمويل اللازم للشركة بأقل تكلفة ممكنة سواء بطرح السندات أو الأسهم (أي إما بالاقتراض أو بزيادة رأس المال) والجزء الثاني هو ضبط النفقات بما يوازن بين أهداف الشركة والموارد المالية المتاحة من خلال تطبيق الموازنات التخطيطية ودراسة الانحرافات الفعلية عنها ونتائج هذه الانحرافات على أداء الشركة المالي والتشغيلي.

### 3. محاسبة التكاليف

محاسبة التكاليف هي فرع من فروع المحاسبة تهتم بتجميع وتسجيل وتبويب بيانات التكلفة بهدف توفير معلومات عن التكلفة تستخدمها الإدارة لأغراض التخطيط والرقابة والتسعير واتخاذ القرارات، كما تساعد في إعداد القوائم المالية للجهات الخارجية.

### 4. المحاسبة الضريبية

وهي المحاسبة اللازمة للتطبيق والالتزام بالتعليمات والقوانين الضريبية. أو هي مجموعة الدفاتر والأوراق ذات الطابع المالي للمؤسسات والتي تربط علاقة الشركة مع الجهات الرسمية التي تعنيها إيرادات المؤسسات وكيفية حساب دخول الأفراد والمؤسسة ومقداره.

### 5. المحاسبة الحكومية

هي أحد فروع المحاسبة وتهتم بدراسة المبادئ التي تحكم عمليات التقدير والتسجيل والتقرير المحاسبي عن الأنشطة التي تقوم بها الحكومة. وهي أداة المديرين الحكوميين لأغراض الرقابة على الإيرادات والنفقات الخاصة بالوزارات ووحداتها المختلفة، وتعرف بالموازنة العامة للدولة. وهي الأرقام التقديرية المعتمدة لمصروفات الدولة وإيراداتها لمدة معينة قادمة تكون عادة سنة. وتشمل جميع النفقات العامة التي يسمح للحكومة بإنفاقها في شتى المجالات كالخدمات العامة والأمن والدفاع والعدالة والمشروعات الإنتاجية . ( موقع ويكيبيديا )

# المبحث الثاني

# معـــايير المحاسبـــة الدوليـــة

## مفهوم معايير المحاسبة الدولية

عـرف البـاحثون المعـايير الدوليـة لإعـداد التقـارير الماليـة علـى انهـا : مجموعـة مـن المعـايير المحاسـبية وتفسـيراتها صـادرة عـن مجلـس معـايير المحاسـبة الدوليـة (IASB) وتهـدف الـى تطـوير حزمـة مـن المعـايير المحاسـبية عاليـة الجـودة مـن حيـث المفهـوم وقابليـة التطبيـق ، وذلـك لمسـاعدة المشـاركين فـي اسـواق راس المـال العالميـة وبـاقي المسـتخدمين لاتخـاذ قـرارات اقتصـادية سـليمة (عبـدالحليم – جامعـة القـاهرة – 2021م)

## أسباب نشوء معايير المحاسبة الدولية :

ويشـير ( عيشـي ، 2009 ، ص2 ) إلـى انـه يمكـن رصـد محـورين اساسـيين تطلبا العمل على تنظيم المحاسبة دولياً وهما :

- اولاً : الحاجة الى إيجاد آليات لتطوير علم المحاسبة

1- ظهرت الحاجة الضرورية للقيام بعمليات التوحيد في المعالجات المحاسبية الوطنية في الدول المختلفة ، وذلك بهدف استبعاد التناقضات القائمة في البيانات المحاسبية التي تحكم هذه التعاملات ، وذلك في منتصف سبعينيات القرن العشرين ، إذ ان تعدد وتناقض المعالجات المحاسبية في الشركة الواحدة ومن دورة محاسبية إلى دورة أخرى وي بذلك تخالف مبدأ الثبات ، كما ان الحلول المتناقضة وغير المتوافقة بين الشركات على المستوى الوطني تخالف المبدأ المحاسبي الخاص بقابلة مقابلة القوائم المالية ، إضافة للاختلاف

القائم على المستوى الدولي ، ومن أمثلة التناقضات في المعالجات المحاسبية :

أ. المعالجة المحاسبية الخاصة بمشكلة الإيجار التمويلي الذي يعد اصلاً من اصول الشركة واحياناً مصروفاً .

ب. المعالجة المحاسبية الخاصة بتقويم المخزون السلعي في آخر الدورة المحاسبية ، حيث بينت لجنة توجيه المعايير المحاسبية انه يوجد 15 طريقة مختلفة لتقويم المخزون السلعي وهذه الطرق المختلفة تؤدي الى ارباح مختلفة .

ت. ان المعالجة المحاسبية تحتوى إختلافات كثيرة في شكل القوائم المالية ومضمونها حتى على مستوى الدولة الواحدة .

ث. ظهور إختلافات في تحديد مفاهيم بنود القوائم المالية بمعنى الإفتقار إلى لغة محاسبية مقبولة على المستوى الوطني والدولي ، ومن الامثلة على هذه الإختلافات في تحديد مفهوم الأصول او المصروفات او الخسارة ، وهذا يؤدي إلى التناقض عند إعداد الميزانيات وقوائم الدخل ، حيث تكون غير قابلة للتوحيد والمقارنة التي تنعكس على بيانات تلك القوائم بحيث تظهر مضللة وتؤدي الى قرارات خاطئة . ولإستبعاد هذه التناقضات وزيادة مستوى نضج علم المحاسبة ، فقد تشكلت ثلاث منظمات مهنية محاسبية في وقت متزامن تقريباً وهي موضحة في الجدول :

| إسم اللجنة باللغة العربية | إسم اللجنة باللغة الإنجليزية | المختصر | سنة ومكان إنشائها |
|---|---|---|---|
| لجنة توجية المعايير المحاسبية | Accounting standardization committee | ASC | المملكة المتحدة عام 1969م |
| مجلس معايير المحاسبة الإمريكي | Financil Accounting standard Board | FASB | الولايات المتحدة عام 1973م |
| لجنة معايير المحاسبة الدولية | Accounting standardization committee | ASC | عام 1973 |

- **أهمية معايير المحاسبة الدولية**

1- القيام بتحديد الأحداث المالية الخاصة بالشركة وقياسها .
2- العمل على إيصال نتائج عملية قياس الاحداث المالية التي حصلت في الشركة الى مستخدمي القوائم المالية .
3- القيام بتحديد الطريقة المثلى لقياس الاحداث المالية
4- القيام باتخاذ القرار المناسب حول الاحدث المالية .

وغياب معايير المحاسبية الى ما يلي :

1- استخدام طرق محاسبية في قياس الاحداث المالية قد تكون غير مناسبة وغير سليمة عملياً .
2- اعداد قوائم مالية حسب رغبة القائمين بعملية قياس الأحداث المالية .
3- الإختلاف في الاسس المحددة لمعالجة الأحداث المالية المحاسبية والعمليات ضمن الشركة الواحدة والشركات المختلفة .

4- الصعوبة في اتخاذ قرارات داخلية او خارجية من جانب المستفيدين .
( المطيري بدر – جامعة الشرق الأوسط – 2011 م )

- **مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية** :-

**يرى** ( Kieso ، and Wygandt . 1995 ، p:87 ) **ان هناك معايير عند تطبيق معايير المحاسبة الدولية** :

1- يسهم تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الدخول الى اسواق المال والاعمال العالمية والعربية ، فقد سمح تطبيق هذه المعايير للشركات الاوروبية بالإستفادة اسواق المال الأمريكية خصوصا بورصة وول ستريت في نيويورك .
2- ان تطبيق معايير المحاسبة الدولية يؤدي الى تحسين جودة المعلومات التي يقدمها النظام المحاسبي ، وهذا يزيد من كفاءة اداء الإدارة ويساعدها في الوصول الى معلومات اكثر ملائمة وموثوقية عند اتخاذ القرارات المختلفة .
3- إن تطبيق معايير المحاسبة الدولية يجد قبولاً عاماً على المستوى الدولي ، وهذا الأمر يساعد في تأهيل المحاسبين ورفع كفاءتهم ويجعلهم قادرين على العمل في الأسواق العالمية .
4- يسمح توافر معايير المحاسبة الدولية في إعداد قوائم مالية موحدة للشركات المتعددة الجنسيات ، وهذا يشجع على إنفتاح اسواق المال المحلية ، ويرفع من الإستثمارات المالية والإنتاجية على المستويين العربي والدولي .
5- إن تطبيق معايير المحاسبة الدولية دفع بدوائر ضريبة الدخل في كثير من الدول العربية كالأردن الى اشتراط تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تقديم الإقرارات الضريبية للشركات .
(المطيري بدر – جامعة الشرق الأوسط – 2011م )

- **مجالات تطبيق المعايير الدولية**:-

يشير ( Hakkins، 1997، p:86 ) الى ان مجلات تطبيق معايير المحاسبة الدولية يكون كما يلي :

1- الشركات المساهمة : تلزم القوانين والتشريعات جميع الشركات المساهمة العامة التي يتم تداول اسهمها في هيئات اسواق المال بتطبيق معايير المحاسبة الدولية .

2- الشركات غير المساهمة : اذ تنصح شركات القطاع الخاص غير المساهمة إلى ان تطبق معايير المحاسبة الدولية لما لها من منافع على المستوى الإداري الداخلي وفي تعاملاتها مع المؤسسات المالية الوطنية والدولية .

3- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : اصدر مجلس المعايير الدولية معياراً خاصاً بالمؤسسات الصيرة والمتوسطة الحجم ، وهي معايير مبسطة تركز على احتياجات تلك المؤسسات ، وهكذا سيكون للبلدان العربية اعتماد وتطبيق معايير المحاسبة الدولية العامة للمؤسسات الكبرى ومعايير مبسطة الصغيرة والمتوسطة . ( المطيري بدر – جامعة الشرق الأوسط – 2011م )

- فرص وتحديات تطبيق معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مثل اي سياسة محاسبة جديدة لديها منافع وتواجهها تحديات فتتمثل هذه المعايير التي تم إصدارها بواسطة لجنة معايير المحاسبة الدولية والتي صممت لتدعيم القابلية للمقارنة وتحسين الشفافية ، وزيادة جودة التقارير المالية ، وبالرغم من ذلك يواجه تطبيق هذه المعايير مجموعة من الفرص والتحديات التي سوف يتناولها الباحثان بالتفصيل على النحو الآتي :-

- الفرص المتعلقة بتطبيق معايير المحاسبة الدولية

هناك مجموعة من الفرص المتعلقة بتطبيق معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية

عبد العظيم ، 2013 ص 145 وتتمثل في الجدول رقم(1)

| الأطراف المستفيدة | الفـــرص |
|---|---|
| مُعدو القوائم المالية | 1) تمثيل العمليات الإقتصادية بعدالة : وذلك من خلال توحيد الممارسات والسياسات المحاسبية للتأكد من أن العمليات الإقتصادية تم تمثيلها بعدالة<br>2) القضاء غلى الحاجة لإجراء تعديلات محاسبية : إن تطبيق تلك المعايير بؤدي الى استخدام مجموعة واحدة من المعايير بين الدول فيما يتعلق بالتسويات المحاسبية بين الشركات القابضة والتابعة أثناء عمليات الإندماج |
| مهنة المحاسبة والمراجعة | 1) الإستعانة بالخبراء والإستشاريين في مجال : IFRS إن المنشأة سوف تحتاج الى قدر كبير من التوجيهات والإرشادات من المهنيين وذوي الخبرة والتدربين جيداً على تطبيق تلك المعايير ، لذلك سيتم الإستعانة بالخبراء والإستشاريين في مجال . IFRS او سيتم توفير فرص لتدريب المحاسبين والمراجعين والمديرين داخل المنشأة.<br>2) تحسين العمل بين فريق مراجعة الحسابات : إن إعداد التقارير المالية وفقاً للمعايير المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يعتبر عاملاً مساعداً من أجل تحسين التفاعل بين فريق مراجعة عمل الحسابات على نطاق عالمي ، وذلك لإن التحدث بنفس اللغة يساعد في تبسيط إجراءات عمل المراجعة ، وتحديد المخاطر التي قد تتعرض لها عملية المراجعة ومحاولة تخفيضها |

- **التحديات المتعلقة بتطبيق معايير إعداد التقارير المالية**:-

على الرغم من المزايا العديدة التي تحققها المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لمعدي القوائم المالية ومهنة المحاسبة والمراجعة ، وتبني معظم دول العالم لها الا ان هناك بعض العوائق التي تحول دون

تطبيق تلك المعايير نتيجة إتصاف تلك المعايير بالعديد من السمات العامة وهي:-

1) انها معد و وفقاً للعوامل البيئية والقيم المجتمعية للقيم الغربية المتقدمة
2) تتضمن بدائل للاعتراف والقياس وتسمح للإدارة بالاختيار من بينها .
3) تحديد متطلبات عامة يتطلب تطبيقها مستوى مرتفع من الحكم المهني.
4) تتسم بعض المعايير بالتعقيد دون ان تتضمن إرشادات محددة لتفسير تلك المعايير.
5) الإفتقار الى ارشادات تطبيق تفصيلية لبعض المعايير.

ان المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية قد راعت الدول المتقدمة في إصداراتها وتجاهلت بعض الشي الدول النامية ، وبالتالي كان لابد من إيجاد بعض الطرق والأساليب للتغلب على ذلك تتمثل في الآتي

1. يتكون العالم من مجموعتين من الدول ( المتقدمة والنامية ) ولإحداث التوافق الدولي لابد ان يكون السعي الى هذه المهمة من خلال الطرفين وليس من خلال الطرف المتقدم فقط.
2. ان تقوم الدول النامية بتبني تطبيق اجزاء من المعايير المحاسبية الدولية التي تتماشى مع البيئة والظروف الإقتصادية والإجتماعية الخاصة بها.
3. إيجاد جهة يكون لها القوة الإلزامية على الدول في إتباع المعايير الإقليمية بعد تعديلها لتتماشى مع المعايير الدولية التي تراعي ظروف الدول وخاصة الدول النامية

- **قائمة المعايير المحاسبية الدولية**

- معيار رقم 1 : عرض القوائم المالية
- المعيار رقم 2 : تقييم المخزون وعرض قوائم الجرد
- المعيار رقم 3 : القوائم المالية الموحدة وطريقة المحاسبة
- المعيار رقم 4 : محاسبة الإهتلاك

- المعيار رقم 5 : المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية
- المعيار رقم 6 : آثار التغيرات في اسعار الصرف
- المعيار رقم 7 : قائمة التدفقات النقدية
- المعيار رقم 8 : السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء
- المعيار رقم 9 : محاسبة تكاليف البحث والتطوير
- المعيار رقم 10 : الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية
- المعيار رقم 11 : محاسبة عقود الإنشاء
- المعيار رقم 12 : محاسبة ضرائب الدخل
- المعيار رقم 13 : عرض الأصول المتداولة والمطلوبات المتداولة
- المعيار رقم 14 : التقرير عن القطاعات
- المعيار رقم 15 : المعلومات التي تعكس آثار التغيرات في الأسعار
- المعيار رقم 16 : المحاسبة عن الممتلكات والمصانع والمعدات
- المعيار رقم 17 : عقود الإيجار
- المعيار رقم 18 : الإعتراف بالإيرادات
- المعيار رقم 19 : استحقاقات التقاعد في البيان المالي للموظف ( منافع الموظفين )
- المعيار رقم 20 : محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية
- المعيار رقم 21 : آثار التغيرات في اسعار صرف العملات الأجنبية
- المعيار رقم 22 : محاسبة إندماج الأعمال
- المعيار رقم 23 : تكاليف الإقتراض
- المعيار رقم 24 : الإفصاحات عن معاملات الاطراف ذات العلاقة
- المعيار رقم 25 : المحاسبة والإستثمارات
- المعيار رقم 26 : المحاسبة وإعداد التقارير عن طريق خطط الاستحقاق
- المعيار رقم 27 : القوائم المالية المنفصلة

- المعيار رقم 28 : الاستثمارات في الشركات الزميلة المشاريع المشتركة
- المعيار رقم 29 : التقرير المالي في الإقتصاديات ذات التضخم المرتفع
- المعيار رقم 30 : الافصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهه
- المعيار رقم 31 : الإبلاغ المالي عن الحصص في المشاريع المشتركة
- المعيار رقم 32 : الأدوات المالية والافصاح والعرض
- المعيار رقم 33 : ربحية السهم
- المعيار رقم 34 : التقارير المالية المرحلية
- المعيار رقم 35 : العمليات غير المستمرة
- المعيار رقم 36 : الإنخفاض في قيمة الأصول
- المعيار رقم 37 : المخصصات : الأصول والالتزمات المحتملة
- المعيار رقم 38 : الاصول غير الملموسة
- المعيار رقم 39 : الادوات المالية : الاعتراف والقياس
- المعيار رقم 40 : الاستثمارات العقارية
- المعيار رقم 41 : الزراعة ( موقع هارفارد بزنس )

- **موقف دول العالم من تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية** :-

بلغت عدد الدول التي الزمت معظم الشركات المحلية المقيدة في البورصة والمؤسسات المالية لديها بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية حوالي 135 دولة ، هذا بالإضافة الى قيام 10 دول من دول العالم بالسماح للشركات المحلية بالتطبيق الاختياري لتلك المعايير ، وقد قامت كلا من المملكة العربية السعودية بإلزام المؤسسات المالية فقط بتطبيق المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية ، كما قامت كلا من اندونيسيا وتايلاند باستكمال مشروع تطبيق تلك المعايير ، وهناك دول عديدة كانت لها مواقف كثيرة تجاه تلك المعايير وهي كالتالي : ( ابو طالب ، 2013 ، ص5 )

- **موقف دول العشرين ( G20 ):-**

**اعلنت مجموعة دول العشرين بالتزامها بتطبيق المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية ، فهناك (14 ) دولة تبنت فعلا تلك المعايير والزمت الشركات التي يتم تداول اسهمها في البورصة بتطبيق تلك المعايير ، وكما سمحت الهند والولايات المتحدة واليابان بتطبيق تلك المعايير اختياريا بشكل مؤقت للشركات المحلية الاجنبية ، وقامت الصين بعمل توافق بين المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية وبين المعايير المحلية الصينية ( chain GAAP) وقد اعلنت اندونيسيا عن خطة زمنية يمكن من خلالها تطبيق تلك المعايير ( ابو طالب ، 2013 ، ص6 )**

- **موقف الاتحاد الاوروبي :-**

**على الرغم من وجود بريطانيا والمانيا وفرنسا وهولندا من ضمن الدول المؤسسة للجنة معايير المحاسبة الدولية ولمجلس معايير المحاسبة الدولية الا ان مشاركة المفوضية الاوروبية لتلك المنظمات لم يكن الا في عام 1990م ، وذلك عندما اخذت تلك الدول دور المراقب في اجتماعات تلك المنظمات ، ولذلك الزمت تلك المفوضية جميع الشركات المتداول اسهمها في بورصات الاتحاد الاوروبي بتطبيق المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية ، وذلك اعتباراً من 2005 ، وتم التصديق على ذلك بالموافقة من قبل الاتحاد الاوروبي ( الصاوي ، 2017 ، ص14 )**

- **موقف الولايات المتحدة الامريكية :**

**في بداية الامر لم يعطي مجلس المعايير المحاسبية المالية (FASB) اهتماماً بما قامت به لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) من جهود في اعداد معايير المحاسبة الدولية ، ولكن ظهر الاهتمام عندما اشتركت لجنة معايير المحاسبة الدولية مع المنظمة الدولية للاوراق المالية ، وقد كان لجهود كلا من المنظمة الدولية للاوراق المالية ولجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) من اجل ايجاد لغة محاسبية مشتركة حول العالم ذات اهمية كبيرة للشركات غير الامريكية للوصول الى السوق**

الامريكي ، وذلك في حالة تاييد هيئة تداول الاوراق المالية الامريكية (SEC) للمعايير الدولية لاعداد التقارير المالية ، والموافقة على قيام الشركات غير الامريكية باعداد قوائمها المالية المعدة وفقا للمعايير الدولية لاعداد التقارير المالية دون حاجة الى تسوية تلك القوائم وفقا لمعايير المحاسبة الامريكية (Erch ، 2012 ، inger p:248) ( عبدالحليم سيد ، 2021 ، ص251 )

## المبحث الثالث

## الاستثمار

- **تمهيد**

ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية مشكلات الفقر والتخلف في العديد من البلدان خاصة في البلدان المتخلفة المستقلة حديثا ، والتي سعت الى تحقيق تنمية اقتصادية في ضل الظروف الصعبة التي تعيشها ، من ضمنها قلة الموارد المالية المحلية التي تمتلكها الشي الذي يحد من قدرتها على تحقيق اهدافها التنموية ، لذلك توجهت للحصول على موارد مالية من مصادر خارجية ، والتي تمثل في عمليات الاقتراض من مصادر رسمية او خاصة وبما تتضمنه من تكاليف الفائدة على الإقتراض

ومع تفاقم ازمة المديونية في بداية الثمانينيات من القرن العشرين حيث لم تستطع العديد من الدول خاصة المكسيك من تسديد ما عليها من قروض وما نجم عن ذلك من إحجام البنوك الدولية عن منح القروض وارتفاع تكلفة الإقراض ، مما دفعها لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر .

فبعدما كانت الدول النامية لا تثق بالإستثمارات الأجنبية المباشرة حيث اعتبرت العديد من الدول ان الاستثمارات الأجنبية تمثل تهديداً حقيقياً وعامل يهدد سيادة تلك الدول واستغلال ثرواتها الشي الذي أدى الى تجاهل تأثيراتها على النمو الأقتصادي.

في العقدين الأخيرين اصبحت مختلف الدول خاصة النامية تتسابق على جذب الأستثمارات الاجنبية المباشرة ، حيث عمدت الى تحديث سياساتها العامة وتوفير المناخ الملائم لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر ، وذلك بسبب ما يتمتع به من مزايا لا تتوفر في مصادر التمويل الأجنبية الأخرى .

ومن أهم هذه الدول نجد الصين ، إضافة الى مزايا الموقع التي تتمتع بها تبنت الصين سياسات وممارسات اكثر انفتاحا وتنافسية في مجال الأعمال وجذب الإستثمار الأجنبي المباشر خاصة بعد إنضمامها الى منظمة التجارة العالمية ، كنتيجة المزيد والمزيد من الدول أصبحت تركز على السوق الصينية ك جزء من استراتيجيتها العالمية . ( حمودي بن عباس – 2012 – ص : أ )

- **مفهوم الإستثمار** :-

يعرف الإستثمار بمفهومة الإقتصادي على أنة ( الإضافات الجديدة الى قيمة السلع الرأسمالية الحالية الناجمة عن النشاط الإنتاجي خلال فترة زمنية معينة ) وقد يعرف ( على انه إستخدام الأصول الحاضرة للحصول على دخل مستقبلي في صور مختلفة ) كما يعرف أنه ( شراء اصول تمويلية من قبل أفراد او مؤسسات لإستخدامها في عائد يتناسب مع حجم المخاطرة والذي قد يتعرض لها في فترة زمنية لاحقة ) وقد عرف بإنه ( ذلك الجزء الناتج القومي الإجمالي في فترة زمنية ويأخذ بشكل معدات إنتاجية وإنشاءات جديدة وتغير في المخزون ) .

كما عرفت أدبيات الأمم المتحدة مفهوم الإستثمار بإنه ( مجموع النفقات على السلع الرأسمالية القائمة ) ، وبعبارة أخرى ان الأستثمار لايشمل تكوين رأس المال إظافة آلية التغير في المخزون ) .

وقد جاء تعريف الإستثمار بإشكال متعددة تنسجم مع توجهات ومواقف الباحثين وخلفياتهم الأكاديمية .

فقد عرفة البعض بإنة إستخدام المدخرات لتكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة او تجديدها . ( نورية عبد محمد – 2012 – ص 29 )

- **أهمية الإستثمار:-**

إن أهمية الإستثمار الأجنبي تتمثل في إعطاء قوة دفع للإقتصاد المحلي بتحسين قدرتة على التفاعل مع الاقتصاد العالمي ، والمشاركة في العملية الإنتاجية الدولية ، بحيث يكون هذه الإستثمار جزءاً اساسياً من الأسلوب الذي يجعلة أكثر كفاءة بالإرتباط بالإقتصاد العالمي ومساهم في العملية الإنتاجية الدولية .

ويمثل الأستثمار الأجنبي المباشر أهم عنصرمن عناصر التمويل الخارجي للتنمية في الدول النامية ، إن الإستثمار الأجنبي المباشر يمكن ان يحقق لإقتصاديات الدول المضيفة مميزات أساسية منها :

- مصدر أساسي للموارد المالية خصوصاً للدول النامية
- مصدر للمعرفة والخبرات الإدارية ( how – know )
- توطين التكنولوجيا
- زيادة القدرة التصديرية للدول المضيفة
- خلف وظائف جديدة والحد من البطالة وتدريب العمالة الوطنية
- دعم عمليات الأبحاث والتطوير

فضلاً عن المزايا الأخرى التي يمكن أن تتحقق بطرق غير مباشرة ، وتتض أهمية الإستثمار الاجنبي ودورة في التنمية الإقتصادية في الدول النامية من خلال الأتي :

أ- إمداد الدولة من خلال الشركات المتعددة الجنسيات بعدد من الأصول المختلفة فى طبيعتها والنادرة فى هذه الدول مثل رأس المال ، التكنولوجية المهارات الإدارية كما أنها تعتبر قناة يتم عن طريقها تسويق المنتجات دوليا .

ب- إن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر لا تعتمد فقط علي توفير التمويل اللازم لشراء مصانع وآلات جديدة فحسب بل تسمح بنقل التكنولوجيا والتنظيم والإدارة المتطورة من جانب أكثر تقدما إلى جانب المتلقي

جـ- يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دور هام فى مجال التنمية البشرية فالمشروعات الاستثمارية المشتركة وخاصة التي تقام فى المدن الجديدة تعمل علي خلق فرص عمل جديدة ومجتمعات عمرانية مما يساهم علي حل جزء من مشكلة البطالة

د- رفع معدل الاستثمار بالدول النامية من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومن خلال جذب المدخرات المحلية إلى الأنشطة الأساسية أو الأنشطة المكملة ومن ثم إرتفاع عوائد الملكية وهو مايدفع بدوره إلي زيادة المدخرات وبالتالي زيادة الاستثمارات

ه- تسهم التحويلات الرأسمالية التي تقوم بها الشركات الأجنبية لتمويل مشروعاتها فى زيادة الصادرات فى الدول المضيفة وفي تقليل عجز ميزان مدفوعاتها

و- إنتشار الآثار الإيجابية على مستوي الإقتصاد القومي ككل نتيجة تشابك العلاقات التي تربط بين الشركات متعددة الجنسية والشركات المحلية يسهم فى زيادة إنتاجيتها وكفاءة إدارة هذه الشركات كما ينعكس ذلك علي تطوير مؤسسات البيع المحلية التي تعمل على فهم التكنولوجيا المعقدة فى صناعات عديدة

- **دوافع الإستثمار:-**

وضعت تصنيفات مختلفة لدوافع الاستثمار الاجنبي استنادا وعلى هذا الى أهدافه الاساس كان الدافع للاستثمار هو القوة الحقيقية لتحقيق أهدافه فهدف الاستثمار الاجنبي المباشر ، عندما يكون البحث عن الموارد الطبيعية هو استغلال الميزة النسبية للدول الغنية بهذه الموارد كالنفط والغاز يضاف اليها

الاستفادة من ميزة انخفاض كلفة العمل ، او وجود عماله ماهرة. إضافة لوجود نوع اخر من الاستثمار الاجنبي كهدف البحث عن الاسواق الاستهلاكية الجديدة ،ولاسيما لتلك البلدان التي كانت مستوردة لإنتاج الشركة في البلد الام سابقاً ، أضافة لذلك يهدف الاستثمار الاجنبي للبحث عن الكفاءة وهذا النوع يكون بين البلدان المتقدمة ،او الاسواق الإقليمية المتكاملة كالسوق الاوربية المشتركة او شمال قارة امريكا ،ولايخفي قيام بعض الشركات بالأستثمار عن الشراكة لخدمة أهداف استيراتيجية طويلة الامد من خلال هذه الدوافع للاستثمار الاجنبي المباشر ،نلاحظ ان التصنيف وضع من منظار الدولة المصدرة للاستثمار مستندة على الهدف منه والحافز لقيامه ،ويختلف عن الدوافع للدول المتلقية للأستثمارات فالهدف في هذه الدول المتلقية للاستثمارات يكون أحلال الواردات أو زيادة الصادر ات ،وهناك استثمارات أجنبية مباشرة ،بمبادرة حكومية لأغراض تنموية

## مزايا وعيوب الإستثمار -

### اولاُ : المزايا

تتنافس الدول لجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر ، وذلك بسبب الدور الهام له في تحقيق معدلات النمو المستهدفة ،من خلال دوره الايجابي في التالي -:

1.المساهمة في سد فجوة (الادخار – الاستثمار ) في الدول المضيفة . وبالشكل الذي يساهم في تنفيذ الاستثمار المطلوبة بما يؤدي الى زيادة التكوين الرأسمالي ، خاصة في ظل تقلص اعتماد الدول النامية على المديونية الخارجية ، وتقلص حجم المساعدات الخارجية اليها لقد اصبحت تدفقات رؤوس الاموال الخاصة ،والتي يعتبر الاستثمار مصدرا ،اذ ً اساسياً الاجنبي المباشر احد اهم مكوناتها ، لتمويل التنمية في الدول النامية تزايدت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر من دول منظمة التعاون الاقتصادي

والتنمية على سبيل المثال الى الدول النامية من حوالي 96 مليار دولار عام 1988الى حوالي 2.240 مليار دولار عام2000 ويمكن ارجاع تلك الزيادة الهائلة في تدفقات الاستثمار المباشر الى الدول النامية الى العديد من الاسباب منها :

. أ قيام الغالبية العظمى من الدول النامية باتباع اجراءات لتحرير التجارة والاستثمار الاجنبي المباشر .

ب. التقدم الذي احرزته بعض الدول النامية فيما يتعلق بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والتكامل في الاسواق المحلية ،وهنا يجب الاشارة الى تجربة الهند في هذا المجال ، والتي اصبحت اكثر تقدماً في تكنولوجيا المعلومات ،لدرجة انها اصبحت من مصدري برامج الكومبيوتر . كذلك اصبحت دول جنوب شرق اسيا اكثر تقدما في اسواقها المحلية ، وساعدها ذلك على جذب المزيد من رؤوس الاموال الاجنبية .

ج. جهود الاصلاح الاقتصادي للعديد من الدول ،والتحول من اقتصاديات التخطيط

المركزي الى اقتصاديات التخطيط المركزي الى اقتصاديات السوق .وفي هذا الاطار نجحت بعض الدول النامية في إحراز تقدم ملحوظ في جهودها الاصلاحية مثل تونس ، والمغرب ومصر .إذ تضمنت جهود الاصلاح اجراء اصلاحات في مناخها الاستثماري وازالة العديد من القيود التي كانت تعوق تدفق الاستثمارات الاجنبية الى داخل اراضيها ، كما قدمت العديد من الحوافز والاعفاءات الضريبية لتحفيز المزيد من تلك التدفقات ، تتضمن جهود الاصلاح فيما بينها ،برنامج الخصخصة project Privatizationوالذي وان كان الغرض منه اصلاح ووضع حلول لمشكلات شركات قطاع الاعمال العام مثل مشكلة المديونية الداخلية لهذه الشركات وانخفاض كفاءتها الانتاجية ،الا

انه يحقق اغراضا اخرى ،من بينها جذب المزيد من رووس الاموال الاجنبية في شكل استثمار اجنبي مباشر .

يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر للدول المضيفة (خاصة النامية) وسيلة افضل من اللجوء الى الاقتراض من العالم الخاجي ،للتخفيف من فج (وة الادخار – الاستثماروبصفة خاصة في ظل الشروط المجحفة للقروض الخار جية ،وتقلص المساعدات الخارجية للدول النامية المضيفة .

2 .ثمة ميزة اخرى ترتبط بالميزة السابقة للاستثمار الاجنبي المباشر ، وتتمثل في توفير العملات الاجنبية للدول المضيفة ،وبما يمكنها من استيراد متطلبات التنمية . ويلاحظ ان هذه الميزة وان كانت مقبولة في الفترة من الستينات حتى الثمانينات ، الا انها اصبحت اقل اهمية في الوقت الحاضر ،خاصة بعد نجاح بعض الدول النامية مثل مصر في تكوين احتياطي من تلك العملات .

3 .تحسين اوضاع موازين المدفوعات في الدول النامية المضيفة من خلال تحسين وضع ميزان رأس المال من ناحية ،وتحسين وضع الميزان التجاري من ناحية اخرى . اذا قد تتحسن حالة ميزان رأس المال من خلال زيادة تدفقات رؤوس الاموال الاجنبية الى داخل الدولة المضيفة .اما الميزان التجاري فقد تتحسن حالته من خلال تخفيض الواردات من ناحية ، وزيادة الصادرات من ناحية اخرى ،وبصفة خاصة في ظل اتباع استراتيجية التصنيع لتشجيع الصادرات .اذ يلاحظ ان الدول النامية تواجه العديد من العقبات عند تصدير منتجاتها الى الخارج ، مثل تغير اذواق المستهلكين في الخارج وبشكل مستمر وعدم القدرة على توزيع منتجاتها .

ويمكن للدول النامية من خلال الاستعانة بالاستثمار الاجنبي المباشر القضاء على تلك المشكلات ، او على الاقل التخفيف من حدتها . ويتم ذلك من خلال استفادة الشركات المحلية في تلك الدول من قنوات الاتصال التي تتاح لها او تتعرف عليها اما من خلال المشروعات المشتركة او الهندسية العكسية

بأستخدام العديد من الطرق منها انتقال العاملين من فروع الشركات متعددة الجنسيات الى الشركات المحلية . ويطلق على ما سبق المؤثرات الخارجية الموجبة ، والتي تؤدي الى زيادة الانتاجية الكلية لعناصر وبما ينعكس ايجابياً النمو الاقتصادي . وتتوقف استفادة الشركات الانتاج ، على المعدلات المحلية في الدول المضيفة من المؤثرات الخارجية الموجبة على العديد من العناصر مثل :

. أ مدى قدرة العاملين المحليين لدى فروع الشركات متعددة الجنسيات على التعلم والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة المصاحبة للاستثمار الاجنبي المباشر

ب. مدى استجابة الشركات الوطنية لزيادة الانفاق على البحوث والتطوير مجاراة لسلوك الشركات الاجنبية القائمة بالاستثمار الاجنبي المباشر .

ج. مدى تركيز الاستثمار الاجنبي المباشر في المنتجات ذات الربحية المرتفعة ،حيث يشجع ذلك الشركات المحلية على تطبيق التكنولوجيا الحديثة .

. د اهداف الشركات متعددة الجنسيات ،اذ قد تسعى تلك الشركات الى تحقيق العديد من الاهداف ، التي تحول دون استفادة الشركات المحلية في الدولة المضيفة من المزايا المصاحبة للاستثمار الاجنبي المباشر . اذ قد تهدف تلك الشركات الى طرد المنافسين من السوق ، مما يعوق الشركات المحلية من الاستفادة من المزايا المصاحبة للاستثمار الاجنبي المباشر .ظروف الدول المضيفة ،من حيث امتلاكها لبعض المقومات الخاصة بتطبيق التكنولوجيا الحديثة . كذلك مدى موائمة التكنولوجيا الحديثة لظروف الدول المضيفة . من هنا يساعد الاستثمار الاجنبي المباشر الدول المضيفة على زيادة انتاجها من خلال وهي تكنولوجيا قد لا تكون متاحة تجارياً ،خاصة في التكنولوجيا الحديثة المصاحبة له ،ظل رفض الشركات المبتكرة بيع تكنولوجيتها عن طريق الترخيص المباشر للشركات المحلية في الدول

المضيفة . كذلك فإن تلك التكنولوجيا تكون اكثر حداثة مقارنة بتكنولوجيات التراخيص بسبب كثافة الانفاق على البحوث والتطوير . وبالرغم من هذه المزايا للإستثمار الأجنبي المباشر فإن لها بعض المساوئ حيث أن في بناء قاعدة تكنولوجية وطنية في الدول التي يتجه إليها هذا الاستثمار لا يلعب دورا في الطرق الفنية للإنتاج التي يقوم بإدخالها قد لا تتوافق مع ظروف البلد المستثمر فيها ومع نسب توفير عوامل الإنتاج ولا يقوم المستثمر الأجنبي بتغير هذه الطرق بما يتلاءم مع هذه الظروف ، كما تسهم الشركات الأجنبية بقدر كبير فى التباين الموجود في مستوى الأجور وشروط العمل وهي السبب في بعض الأحيان وراء تحول الائتمان المصرفي والعمالة الماهرة في قطاعات الاقتصاد القومي لخدمة هذه الشركات من خلال قوتها الشرائية الكبيرة . ولتعظيم الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر وتقليل المساوئ الناجمة عنه فإنه يتعين علي الدولة توخي الحرص عند اختيار التكنولوجيا الأجنبية بحيث تكون ملائمة بقدر الإمكان للظروف الاقتصادية المحلية وأيضا يمكن الاستفادة من الاستثمار المباشر عن طريق المشروعات المشتركة التي تشرف عليها الدولة من خلال مشاركتها أو مشاركة رعاياها

**ثانياً : العيوب:**

ومن الانتقادات الاخرى الموجهة الى الاستثمار الاجنبي المباشر هي :

1 .غالبا ما يترتب على تدفق المزيد من الاستثمار الاجنبي المباشر ، قيام المستثمرين باستيراد متطلبات الاستثمار من الخارج لعدم توفرها او انها اقل جودة مما يترتب زيادة فاتورة الواردات وينعكس ذلك سلبا على الميزان التجاري ، ويزداد الاثر سوءا في حالة قدرة المستثمرين الاجانب على تحويل اموالهم الى الخارج مما يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات.

2 .قد يؤدي الاستثمار الاجنبي المباشر الى تناقص الاستثمار المحلي او مزاحمة الاستثمار المحلي out Crowd في الدول المضيفة بدلا من ان يشجع على in

Crowd مزيد من الاستثمارات المحلية ، وبالشكل الذي يحد من تأثيره على النمو الاقتصادي في تلك الدولة.

3 .يتوقف الدور الايجابي للاستثمار الاجنبي المباشر في الدول المضيفة (من خلال نقل التكنولوجيا المصاحبة له)على مدى ظروف وامكانيات تلك الدول ، مثل توافر بنية اساسية قوية تساعدها على تطبيق التكنولوجيا الحديثة ، كذلك نوعية الموارد المستخدمة في العملية الانتاجية ، ومن الملاحظ ان معظم الدول النامية تفتقر الى تلك المقومات ،الامر الذي يجعل تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر محدودا.

4 .قد تؤدي زيادة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى وجود نوع من التدخل في النواحي السياسية للدولة ، وبصفة خاصة اذا تزايدت مبيعاتها السنوية عن مبيعات الشركات المحلية ، او تحكمت الشركات الاجنبية في احدى او بعض الخدمات الأساسية في الدول المضيفة

5 .قد يؤثر الاستثمار الاجنبي المباشر سلبا على مستوى الرفاهية في الدول المضيفة وذلك اذا كان مصحوبا بوجود تشوهات في السياسة التجارية في الدولة .

6 .تميز الشركات الاجنبية في الدول المضيفة بين العمالة الاجنبية ومثيلاتها في الدول المضيفة فيما يتعلق بالأجور . اذ يمنح العاملون الاجانب اجورا عالية مقارنة بتلك الممنوحة لعمالة الدولة المضيفة محمد نورية – – 2012ص ( 50).

- **محددات الإستثمار:-**

نستطيع تقسيم المحددات إلى نوعين :

**1- الإستقرار السياسي**

يعتبر الاستقرار السياسي شرطا أساسيا لا يمكن الاستغناء عنه ويتوقف عليه الاستثمار، فمثلا حتى ولو كانت مردودية الاستثمار المتوقعة كبيرة فانه لا يتم في غياب الاستقرار السياسي ويمكن تقسيم هذا المحدد إلى العوامل الآتية

1 - الاستقرار السياسي المحلي: ويتمثل في عدم وجود نزاعات أهلية في البلد المضيف ويرتبط كذلك بإيديولوجية الحكم الممارسة، حيث تتدفق الاستثمارات الأجنبية لتلك الدول التي تعتنق مفاهيم وسياسات الحرية الاقتصادية.

2 - المخاطر الإقليمية: تتمثل المخاطر الإقليمية في الاستقرار السياسي للدول المجاورة .

3 - العلاقات الدولية: وتتمثل في علاقة الدولة المضيفة بالدول الأخرى فكلما كانت

العلاقة قوية كان ذلك عامل لجذب الاستثمار الأجنبي لتلك الدول باستخدام مناهج تحفيزية.

4 -بسبب قلة الخبرة وليس قلة الخبراء وكل دولة تعتقد خبرتها متكاملة .

2- **الإستقرار الإقتصادي**:

يأتي الاستقرار الاقتصادي في المقام الثاني بعد التحقق من الاستقرار السياسي حتى واكان من الصعب الفصل بينهما ويتمثل الاستقرار الاقتصادي في تحقق جملة من توازنات الاقتصاد الكلي وتوفير الفرص الملائمة لنجاح الاستثمار ومن أهم المؤشرات الاقتصادية لجذب الاستثمار الأجنبي نذكر:

1 - توازن الميزانية العامة : تقوم الدول التي تعاني عجزا في موازناتها العامة بتمويل هذا العجز عبر أدوات الدين العام القابلة للتداول والاعتماد على فوائد الاستثمارات والمدخرات الحكومية لتمويل العجز، كما تعمل الدول من جانب آخر أثناء تسجيلها لانخفاضات في الإيرادات على تخفيض الإنفاق الاستثماري من

أجل التكيف مع الانخفاض في الإيرادات العامة أو مع عدم نموها بالصورة المطلوبة، وهذا ما يمثل اتجاها خطيرا ويجعلنا نخلص إلى أنه كلما سجل عجز في الموازنة العامة كان ذلك عامل طرد للاستثمار الأجنبي المباشر، أما إذا كانت الموازنة العامة تعرف فائضا أو على الأقل توازنا كان هذا عامل جذب للمستثمر الأجنبي.

2 -توازن ميزان المدفوعات: باعتبار أن ميزان المدفوعات هو المرآة العاكسة للوضعية الاقتصادية للبلد المستثمر بمعرفة وضعية ميزانه، فإذا كان هذا الأخير يعاني من خلل فمن الممكن أن يتخذ البلد إجراءات تقييدية قد لا تكون في صالح المستثمر منها:

قيود وحقوق جمركية عالية، مراقبة الصرف، الحد من القروض والتخفيف من الإنفاق على إعداد البنى التحتية وغيرها مما من شأنه أن يعيق الاستثمار الأجنبي المباشر.

3 -التضخم : من المعلوم أن لمعدلات التضخم تأثير مباشر على سياسات التسعير وحجم الأرباح وبالتالي حركة رأس المال، كما تأثر على تكاليف الإنتاج التي يهتم بها المستثمر الأجنبي كما أن لارتفاع معدلات التضخم في الدول المضيفة تأثيرات على مدى ربحية السوق بالإضافة إلى فساد المناخ الاستثماري ذلك لأن المستثمر الأجنبي في حاجة إلى استقرار سعري، ويقصد بالمعدلات العالية للتضخم ما يتجاوز 10، ٪فإذا بلغ 30 ٪ أو 40 ٪أو تجاوز 100 ٪سنويا يدخل منطقة الخطر سواء بالنسبة للاستثمارات الأجنبية أو المحلية بالإضافة إلى أن التضخم يشوه النمط الاستثماري، حيث يتجه المستثمر إلى تلك الأنشطة قصيرة الأجل ويبتعد عن الأنشطة طويلة الأجل، وقد أوضحت دراسة ان 54 دولة نامية وجدت ارتباط سلبي بين معدلات التضخم العالي ومستوى الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لأن ذلك يمثل مؤشرا عن ضعف الاقتصاد في الدول المضيفة لذلك فهو يمثل مخاطر للمستثمرين في شكل توقع سياسات غير مرغوبة، وقد بين (Kamp Numen 1997)في دراسة عن الاستثمار الأجنبي

المباشر في أمريكا اللاتينية أن الدول التي تمكنت من منع تجاوز التضخم معدلات تزيد عن 20 ٪منذ عام 1984 هي: الشيلي، كولومبيا وكوستاريكا، وقد حققت نجاحا في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر.

4 - سعر الصرف: كما أوضحت بعض الدراسات التطبيقية أن المستثمر الأجنبي يتفاعل بردود فعل عكسية مع تقلبات أسعار الصرف، حيث أوضح أن المستثمر الأجنبي ينجذب إلى الدول بعد حدوث تخفيض في قيمة العملة فضلا على التقلبات الكبيرة في سعر الصرف تصعب تحقيق الجدوى، كما يمكنها أن تعرض المشروعات بخسارة شديدة غير متوقعة تستخدم برامج التثبيت الاقتصادي سعر الصرف كأداة تخلق حافزا قويا لدى المؤسسات المحلية للاقتراض بالعملة الأجنبية بأسعار فائدة منخفضة ولدى المستثمرين الأجانب، كما تعتبر عملية تخفيض سعر العملة استراتيجية تتبعها الدول لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

5 - معدل الفائدة: إن الزيادات في أسعار الفائدة المتجهة نحو مستويات إيجابية بشكل معتدل تقترن بالزيادة في الاستثمار والادخار، وهذا ما يحسن من إمكانية النمو الاقتصادي وتؤدي سلبية أسعار الفائدة إلى:

- هروب رؤوس الأموال المحلية وتشجيع الاستثمارات كثيفة رأس المال .

- تحويل نسبة كبيرة من المدخرات أو الأرصدة إلى ودائع العملة الأجنبية وهذا ما يولد ضغوطا على ميزان المدفوعات مما يساعد على الارتفاع في أسعار الصرف

6 - السياسات الاقتصادية المنتهجة من طرف الدول المضيفة:

تعتبر السياسات الاقتصادية نقطة هامة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حيث تمثل الورقة الرابحة التي تحاول الدول المضيفة اللعب عليها وتتمثل في :

. أ السياسات الاستثمارية: وتتمثل في وضوح وثبات قوانين الاستثمار، حيث عدم إصدار تشريعات موضوعها الاستثمار أو ترك النصوص الخاصة بهذا الموضوع موزعة بين أكثر من تشريع يجعل المستثمر في وضع يصعب عليه فهم النصوص التي تحقق الاستقرار وتحقق لاستثماراته النمو بل تجعله يفتقد هذه النصوص من أساسها، وتتضمن السياسات الاستثمارية ضمنيا كونها محفزا هاما ومحددا رئيسيا لحركية الاستثمار

إجراءات الحصول على الوثائق المرتبطة بالعملية الاستثمارية كما أن سهولة إجراءات الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية تؤثر بشكل واضح في التوجهات الاستثمارية.

ب - سياسة التجارة الخارجية: مع التوجه العالمي لإقامة تكتلات اقتصادية كبرى في ظل تحرير التجارة العالمية وانفتاح الأسواق العالمية وبعد انتهاء جولة الاورغواي للمفاوضات انشاء المنظمة العالمية للتجارة أصبح إعفاء السلع وعوامل الإنتاج من الرسوم الجمركية والرسوم المختلفة والضرائب أمرا حتميا تفرضه هذه الاتفاقيات لمجموعات ال لغاء القيود الجمركية لتفعيل الاستثمارات داخل البلد

نشير هنا إلى استثناء حول تطبيق تخفيضات جمركية، إذ أثبت تأثير هذا التخفيض

على القطاعات الداخلية أو على ميزان المدفوعات، وتعتبر القيود غير الجمركية بمثابة هاجس مستمر لمسيرة التجارة الخارجية وبالتالي هاجس معيق لتدفق الاستثمار الأجنبي في الغالب في شكل قوانين وتشريعات ومكتوبة وأحيانا تصدر في شكل تعليمات محددة لا يعرفها إلا المكلف بالتنفيذ ، و تكون أحيانا أخرى في صورة تعليمات غير مكتوبة مثل : إجراءات التأخير على المنافذ الجمركية و التعسف في تطبيق الشروط الصحية والمعايير والمواصفات والمقاييس الفنية وهذا ما يصعب معالجتها وصعوبة

التعرف عليها، وقد يعد هذا من أثقل معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول، حيث أنه عند تفحص تجربة بعض البلدان في إنشائها مناطق حرة أدى ذلك إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي بكثافة .

ت - سياسة الضريبة: يعتبر المستوى الضريبي من المركبات الأساسية لمناخ أي استثمار، و تلعب الضريبة دورا مهما كأداة للتأثير على الميل الاستثماري ذلك أن زيادة الضرائب المباشرة نسبية كانت أم تصاعدية تؤدي إلى التخفيض من قيمة الاستثمار وبالأخص الاستثمارات الحديثة لما لها من تأثير على القدرات المالية للمستثمر، كما نجد أن الهيكل المالي للاستثمار ذو حساسية تجاه هيكل الضريبة على دخل الشركات، فإذا كانت معدلاتها مرتفعة أعتبر ذلك عامل طرد للاستثمار الأجنبي المباشر إذ ترهق هذه الأخيرة أرباح المستثمر الأجنبي.

تستعمل الضرائب في توجيه وتشجيع الاستثمارات ككل من خلال إعفاءات الضريبية الدائمة أو المؤقتة أومن خلال التخفيضات في قيمها وذلك من أجل تحديد فروع النشاط أو الترقية وتكثيف فروع قائمة تماشيا مع السياسة الاقتصادية.

تعتبر الضريبة سلاحا ذو حدين فمن جهة تؤدي إلى جذب الاستثمار المباشر ومن جهة أخرى تفقد خزينة الدولة الكثير من الموارد .

ث - سياسة الخوصصة: لم تعد الخوصصة خيارا بل أصبحت ضرورة من اجل تحسين مناخ الاستثمار ككل ورفع كفاءة المؤسسات وتحقيق المزيد من الكفاءة الاجتماعية ورفع معدلات النمو الاقتصادي وجعل الاقتصاديات الوطنية أكثر تماشيا مع الاقتصاديات العالمية.

لقد اكتسبت خوصصة المؤسسات العامة أو تحويل ملكيتها أو إدارتها إلى القطاع الخاص أهمية متزايدة وذلك من أجل إصلاح الأوضاع الاقتصادية نتيجة التحول الكبير في استراتيجيات التنمية من استراتيجيات شمولية

ارتكزت على التوجيه المركزي للموارد وللإدارة الاقتصادية وأدت إلى هيمنة القطاع العام على الاقتصاد وتفشي القيود الإدارية في جميع جوانبه إلى استراتيجية ترتكز على آلية السوق لتخصيص الموارد وتستهدف إفساح المجال أكبر أمام القطاع تحرير الاقتصاد من القيود وانفتاحه على الخارج لاسيما المستثمرين الأجانب وكذلك مساهمة الخوصصة في معالجة ضعف الأداء الاقتصادي و بروز اختلالات مالية و هيكلية و تفاقمها و كذا الحاجة الملحة لتبني إصلاحات مالية و هيكلية تطول جميع جوانب الاقتصاد، كما نجد أن إجبارية فتح الاقتصاد أمام القطاع الخاص أدى إلى تطبيق سياسات من شأنها فتح المجال أمامه أهمها خوصصة المؤسسات و ذلك بالتخلي على المجالات التي تقل فيها الكفاءات و تركيز الدولة على المجالات الهامة و المتصلة بها و التي تسعى لإنشاء بيئة كلية مستقرة محفزة للنمو والإشراف عليها و تشجيعها و تجدر الإشارة هنا إلى التجربة الفرنسية في هذا المجال لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر بعد عملية الخوصصة .

-ج السياسة التمويلية : تقسم اقتصاديات الدول من الناحية التمويلية إلى نوعين، اقتصاديات تعتمد على النظام البنكي في التمويل و يتميز هذا النوع بسرعة تقديم القروض وسرعة انتقال الأموال، واقتصاديات تعتمد على الأسواق المالية في التمويل عن طريق البورصة من خلال شراء الأسهم والسندات كطريقة للتمويل، وبالتالي فالدولة كلما كانت لها أكثر متاحات و طرق للتمويل كلما زاد ذلك من استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر العكس صحيح.

7 .التشريعات والإطار القضائي : يستدعي تفعيل الاستثمارات تهيئه الأطر القضائية والأنظمة التشريعية التي تخول للمستثمر حرية الاختيار و الملكية للمشاريع الاستثمارية، كما يقتضي سن القوانين التجارية التي تتعلق بطبيعة و نطاق الاستثمارات .

و نظرا لأن جملة هذه الإجراءات القضائية تصدر من طرف الحكومة فقد يستدعي إقرار مثل هذه القوانين و التشريعات وقتا طويلا، و قد أثبتت التجارب ضرورة وجود التزام سياسي من قبل الدولة بضرورة إتباع هذه التشريعات و إقرار مثل هذه القوانين لضمان أقل قدر من المعوقات للاستثمارات وتسريع الوقت في قيامه. نورية محمد – 2012 – ص(65)

- **الإستثمار في اليمن**

تتمتع الجمهورية اليمنية بمقومات استثمارية متعددة جعل منها محطة جذب للاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية ، فمنها الموقع الاستراتيجي الذي يطل مباشرة على خطوط الملاحة البحرية الدولية بين أوروبا واسيا ( تبعد مسافة ساعات وليست أيام من خط الملاحة الدولية) ويعتبر المدخل الرئيسي إلى شرق القارة الأفريقية .وامتلاكها لشريط ساحلي يمتد بمسافة أكثر من 2500كم بمحاذاة سواحل البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي، تزخر مياه بثروة سمكية هائلة تستقطب الكثير من الاهتمام العالمي .كما تحتوي المياه الإقليمية لليمن على الكثير من الجزر منها ما يزيد عن 183 جزيرة يمنية موزعة على البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي والمحيط الهندي. مؤهلة للاستثمارات السياحية العربية والدولية والتي تم تقسيمها إلى عدة قطاعات كما تم تحديد جزيرة من كل قطاع كنقطة ارتكاز لجذب واستقطاب الاستثمارات. إضافة إلي أن الجمهورية اليمنية تعد بلداً بكراً في العديد من المجالات الاستثمارية فيها العديد من الفرص الاستثمارية المربحة ، هذا إلى جانب المزايا والحوافز التي كفلها قانون الاستثمار اليمني للمستثمرين المحليين والعرب والأجانب ، وبهذه المميزات والمزايا يعتبر قانون الاستثمار اليمني من أفضل القوانين الاستثمارية في الوطن العربي .

إضافةً إلى الاهتمام المتزايد للحكومة اليمنية بقضايا الاستثمار والعمل على توفير البيئة المناسبة للاستثمار من خلال الإصلاحات السياسية والاقتصادية

واستحداث العديد من القوانين المنظمة لعملية الاستثمار وحمايته .، وعضويتها في المنظمات العاملة في مجال الاستثمار والتي تعمل على حماية الاستثمارات ونموها وتوفير المناخ الملائم لها .و تتوفر في اليمن فرص استثمارية متعددة في مختلف المجالات الخدمية والإنتاجية ومن أهم هذه الفرص الاستثمارية :

الاستثمار في مجال الزراعة والصيد.

الاستثمار في مجال الصناعة.

الاستثمار في قطاع السياحة.

الاستثمار في قطاع الصحة.

الاستثمار في قطاع التعليم.

الاستثمار في مجال النفط والغاز والمعادن.

الاستثمار في المنطقة الحرة. الاستثمار في الجزر اليمنية.

تتوافر في اليمن العديد من المقومات الأساسية تجعلها محط جذب وتدفق للاستثمارات بأنواعها المختلفة ومن أبرز هذه المقومات مايلي : الموقع الممتاز: تتمتع اليمن بموقع استراتيجي يطل مباشرة على خطوط الملاحة البحرية الدولية بين أوروبا واسيا ( تبعد مسافة ساعات وليست أيام من خط الملاحة الدولية) ويعتبر المدخل الرئيسي إلى شرق القارة الأفريقية.

**الأيدي العاملة** : تتوافر في اليمن الأيدي العاملة المتميزة بتدني كلفتها وقدرتها التنافسية ومهارتها العالية .

**الشريط الساحلي** : يمتد الشريط الساحلي في اليمن بمسافة أكثر من 2500كم بمحاذاة سواحل البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي، وتزخر المياه الإقليمية اليمنية بثروة سمكية هائلة تستقطب الكثير من الاهتمام العالمي. كما تحتوي المياه الإقليمية لليمن على الكثير من الجزر منها ما يزيد عن 183 جزيرة يمنية موزعة على البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي

والمحيط الهندي .مؤهلة للإستثمارات السياحية العربية والدولية تم تقسيمها إلى عدة قطاعات كما تم تحديد جزيرة من كل قطاع كنقطة ارتكاز لجذب واستقطاب الإستثمارات.

**الهيئة العامة للاستثمار** : أنشئت الهيئة العامة للإستثمار في مارس 1992 وفقاً لقانون الإستثمار رقم (22) لعام 1991م كجهة مسئولة عن تنظيم وترويج الإستثمارات تعمل كنافذة واحدة حيث توجد مكاتب للجهات الحكومية ذات العلاقة بالاستثمار في مبنى الهيئة.وقد حصلت الهيئة على جائزة أفضل أداء ترويجي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عام 1998 من الوكالة الدولية لترويج للإستثمار

**الاتفاقيات الدولية** : وقعت اليمن العديد من الاتفاقيات الخاصة بتشجيع وحماية الاستثمار مع عدد من الدول الشقيقة والصديقة والتي تعتبر إطار قانوني لحماية وتشجيع الاستثمارات بين بلادنا وهذه الدول. وتم التوقيع على هذه الاتفاقيات مع عدد من الدول الشقيقة والصديقة .

**عضوية اليمن في المنظمات الإقليمية والدولية :**

لضمان الاستثمار التي تعمل على توفير الآليات التي تضمن للمستثمرين مشاريعهم ضد المخاطر غير التجارية والتي تتيح للمستثمر إمكانية التأمين على مشروعه لديها وهي المنظمات التالية:-

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

المؤسسة الإسلامية لتأمين الإستثمار وائتمان الصادرات

المؤسسة الدولية لضمان الإستثمار MIGA

**البيئة القانونية** : توجد في اليمن البيئة القانونية الملائمة والمشجعة للإستثمار فقد قامت الحكومة بإصدار القوانين الإقتصادية التي تمنح المستثمرين الحوافز والتسهيلات .قانون الإستثمار رقم (22) لعام 2002 البديل

لقانون الإستثمار رقم (22) لعام 1991 وتعديلاته والذي ينظم ويشجع الإستثمارات ويمنح التسهيلات والحوافز للمستثمرين في جميع المجالات ماعدا :

إستكشاف واستخراج النفط والغاز والمعادن التي تحكمها إتفاقيات خاصة مع وزارة النفط والمعادن .

صناعة الإسلحة والمواد التدميرية.

الصناعات التي تؤدي إلى إضرار بالبيئة والصحة .

أعمال المصارف والبنوك .

تجارة الأموال والإستيراد والجملة والتجزئة .

وفيما يلي أهم مزايا قانون الاستثمار رقم ( 22) لسنة 2002.

**1- الإعفاءات** :

- إعفاء الموجودات الثابتة المطلوبة لإقامة أو توسيع أو تطوير المشاريع الاستثمارية من الضرائب والرسوم الجمركية.

- إعفاء مستلزمات الإنتاج الحيواني والزراعي والسمكي من الرسوم الجمركية والضريبية وكذلك إعفاء مستلزمات الانتاج للمشاريع الاخرى بنسبة 50٪ من كافة الرسوم الجمركية للمشاريع القائمة والمسجلة.

- إعفاء المشروعات من ضرائب الأرباح لمدة (7) سنوات داخل المدن الرئيسية (صنعاء، عدن، تعز، الحديدة، المكلا) وتزداد مدة الإعفاء لمدة سنتين لباقي مناطق الجمهورية ابتداء من تاريخ بدء الإنتاج أو مزاولة النشاط، ويمكن أن تزيد هذه المدة لسنتين إضافيتين لكل حالة تتحقق في المشروع من الحالات التالية على أن لا يتجاوزإجمالي مدة الإعفاء عن 16 سنة:

المشروعات التي تزيد نسبة المكون المحلي من الموجودات الثابتة عن 25٪ من إجمالي قيمة الموجودات الثابتة الخاصة بالمشروعات

المشروعات التي تمتلكها شركات عامة لا تقل نسبة الاكتتاب العام فيها عن 25٪ من رأس المال المدفوع.

- إذا لحقت بالمشروع خسائر أثناء مدة الإعفاء ، يتم تدويرها خلال تلك السنة أو السنوات التي وقعت فيها وبما لا يتجاوز ثلاث سنوات اعتبارا من السنة الأولى التي تلي سنوات الإعفاء.

- إعفاء المشروعات من ضريبة العقارات ومن رسوم توثيق عقود تأسيس المشروعات وكذلك جميع العقود المرتبطة بالمشروع حتى تمام تنفيذه.

- إعفاء المشروعات من ضريبة الدخل على الأرباح التي توزعها المشروعات.
- الإعفاء من كافة الرسوم والضرائب أياً كان نوعها المفروضة على الصادرات.
- الإعفاء من الضريبة المستحقة على الأرباح الناتجة عن إيرادات التصدير وذلك بعد انقضاء مدة الإعفاء المقررة للمشروع.

كما تمنح المشروعات عند توسيعها نفس الإعفاءات الضريبية ولذات المدد بنسبة قيمة رأس المال المضاف.

**2 الضمانات :**

- عدم تأميم المشروعات وعدم الإستيلاء عليها أو حجز أموالها أو مصادرتها أو تجميدها أو التحفظ أو فرض الحراسة عليها إلا من خلال حكم قضائي .

المساواة بين المستثمر اليمني وغير اليمني في جميع الحقوق والواجبات .
- إمكانية امتلاك المستثمر غير اليمني المشروع الاستثماري والأراضي والعقارات التابعة له بنسبة 100٪.

- إمكانية تأمين المستثمر على مشروعه ضد المخاطر غير التجارية في أي من المؤسسات الدولية والتي تعتبر اليمن عضواً فيها وهي :-

1- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار.

2- الوكالة الدولية لضمان الإستثمار.

3- المؤسسة الإسلامية لتأمين الإستثمار وائتمان الصادرات .

- حرية المستثمرين في إدارة مشاريعهم.
- الاستثناء من وضع تسعيرة إلزامية على منتجات المشاريع الاستثمارية.
- الحق في تصدير منتجات المشاريع بالذات أو بالوساطة دون قيود .
- حرية المستثمرين في تحويل أموالهم بالنقد الأجنبي من وإلى الجمهورية اليمنية وإعادة تصدير رأس المال المستثمر إلى الخارج سواءً كان عيناً أو نقداً عند التصفية أو التصرف بالمشروع .
- لا يسمح القانون بإلغاء أي قرار تسجيل لمشروع إستثماري صادر بموجب القانون أو سحب أي حق أو إعفاء ممنوح طبقاً له إلا بموجب حكم قضائي.
- إعطاء المستثمر الحق الكامل في اختيار احد الاساليب التالية لحل النزاعات التي تنشأ بينه وبين الدولة عند تطبيق أحكام القانون
أ- الإتفاقية الموحدة لإستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية.
ب- الإتفاقية الدولية لفض منازعات الإستثمار التي تنشأ بين الدول ومواطني الدول الأخرى.
ت- أي اتفاقية دولية أو ثنائية تكون الجمهورية طرفاً فيها.
ث- قواعد وإجراءات التحكيم التجاري الخاص بلجنة القانون الدولي التابع لهيئة الأمم المتحدة.
ج- قواعد وإجراءات التحكيم داخل الجمهورية.

**3 التسهيلات :**

- التعامل مع الهيئة كنافذة واحدة. - توفير المعلومات التي يطلبها المستثمرون.
- بساطة الإجراءات المطلوبة لإقامة أو توسعة أو تطوير المشروعات الإستثمارية.

- بساطة الإجراءات الخاصة بتأسيس الشركات الإستثمارية وفتح فروع لها.
- سهولة إجراءات استقدام الخبرات الأجنبية غير المتوفرة محلياً. ( موقع وزارة الصناعة والتجارة – الجمهورية اليمنية)

# الفصل الثالث

# الدراســـة الميدانيـــة

## المبحث الأول

## إجراءات الدراسة الميدانية

**إجراءات البحث:**

يتضمن هذا الفصل منهج البحث، ومجتمع البحث وعينته، ووصفاً لخصائص عينة البحث، وأداة البحث، ومصادر بنائها، والمراحل والخطوات التي مرت بها عملية بناء الأداة حتى وصلت إلى صورتها النهائية بعد حصولها على الصدق والثبات اللازمين، وأخيراً الأساليب الإحصائية المستخدمة لتحليل البيانات، وفيما يأتي تفصيل تلك الإجراءات:

**منهج البحث:**

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يهتم بوصف الظاهرة كما هي عليه في الواقع، والتي تتمثل في البحث الحالي: مدى تأثير تطبيق معايير المحاسبة الدولية على سوق الاستثمار اليمني

**مجتمع وعينة البحث:**

تكون مجتمع البحث من موظفي ومدراء كاك بنك، مؤسسة الاتصالات، يمن موبايل، البريد اليمني، وقد تم اختيار عينة البحث بالطريقة العشوائية من موظفي تلك الجهات، وقد تم توزيع (50) استبانة كعينة ممثلة للبحث، وتم استرجاع (48) استبانة من الاستبانات الموزعة بنسبة (96٪)، وعدد الاستبانات المفقودة (2) بنسبة (6٪)، وقد بلغت عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (48) استبانة بنسبة (64٪).

**مقياس أداة الدراسة الميدانية:**

**تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبيان حسب الجدول التالي.**

**مقياس ليكرت**

| الاستجابة | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|
| الدرجة | 5 | 4 | 3 | 2 | 1 |

**عند اختيار الباحثون الدرجة (5) للاستجابة " أوافق بشدة " بذلك يكون الوزن النسبي في هذه الحالة 100٪ تعطي نتائج إيجابية للفقرة حسب جدول الوزن النسبي رقم (1) وتم حساب الوزن النسبي بحسب الفقرات الإيجابية ويمكن تطبيق العكس في حالة الفقرات السلبية (Likert, R.1932)**

**جدول (1) يوضح الوزن النسبي**

| مسلسل | الدرجة اللفظي | الوزن النسبي من - إلى | النسبة 100٪ |
|---|---|---|---|
| 5 | عالية | 5.00 -4.20 | 100٪ |
| 4 | مرتفعة | 4.20 -3.40 | 89.8٪ |
| 3 | متوسطة | 3.40 -2.60 | 68.5٪ |
| 2 | منخفضة | 2.60 –1.80 | 49.8٪ |
| 1 | متدنية | -1.80 1 | 31.7٪ |

**يتضح من الجدول رقم (1) كيفية احتساب التقدير اللفظي لأسئلة فرضيات البحث، وذلك على النحو التالي:**

**- إذا كان المتوسط الحسابي للسؤال أقل من 1.8 والنسبة أقل من 36٪ فان التقدير اللفظي له هو (غير موافق بشدة)، وإذا كان المتوسط**

الحسابي للسؤال من 1.8 وأقل من 2.6 والنسبة من 36٪ وأقل من 52٪ فان التقدير اللفظي له هو (غير موافق)، وإذا كان المتوسط الحسابي للسؤال من 2.6 وأقل من 3.4 والنسبة من 52٪ وأقل من 68٪ فان التقدير اللفظي له هو (محايد )، وإذا كان المتوسط الحسابي للسؤال من 3.4 وأقل من 4.2 والنسبة من 68٪ وأقل من 84٪ فان التقدير اللفظي له هو (موافق)، وإذا كان المتوسط الحسابي للسؤال من 4.2 حتى 5 والنسبة من 84٪ حتى 100٪ فان التقدير اللفظي له هو (موافق بشدة).

**صدق اداة الدراسة:**

للتحقق من صدق أداة الدراسة، قام الباحث بعرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص والخبرة، من أعضاء هيئة التدريس في جامعة المستقبل، مما جعل الأداة أكثر دقة وموضوعية في القياس، وللوقوف على مدى صلاحيتها كأداة لجمع البيانات، وكان الهدف من تحكيم الاستبانة التحقق من الآتي:

- مدى ملاءمة الفقرات المتعلقة بمحاور الدراسة.
- مدى وضوح الفقرات الواردة في الاستبانة.
- مدى كفاية الفقرات المتعلقة بمحاور الدراسة.

**اختبار صدق وثبات أداة الدراسة الميدانية:**

تم استخدام اختبار ألفا كرونباخ (Alpha Cornbach's) لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة ومصداقيتها ، فإذا كانت قيمة معامل ألفا أقل من 60٪ فإن مصداقية قائمة الاستبيان تكون ضعيفة، بينما إذا كانت بين 60٪ إلى 70٪ تعتبر المصداقية مقبولة، وإذا كانت قيمة ألفا بين 70٪ إلى 80٪ تعتبر أداة الدراسة جيدة، بينما إذا كانت القيمة أكثر من 80٪ فالمصداقية تكون مرتفعة.

جدول رقم (2) يبين نتائج اختبار كرونباخ (ألفا) لأداة البحث

| م | المحـــــور | عدد الفقرات | معامل الثبات Alpha |
|---|---|---|---|
| 1 | للمعايير الدولية في جذب الاستثمارات الاجنبية والعربية والمحلية الى الشركات المدرجة في السوق اليمنية | 7 | 901. |
| 2 | تطبيق معايير المحاسبة الدولية في زيادة ثقة المستثمرين وبالنتيجة في قيمة الوحدة الاقتصادية | 7 | 830. |
| 3 | تعززالقوائم المالية المعدة وفق معايير المحاسبة الدولية من موثقيه اتخاذ القرارات الاستثمارية | 7 | 877. |
| | مجموع متوسط جميع المحاور | 21 | 860. |

يتضح من الجدول أن قيمة معامل الثبات الفا لأداة جمع البيانات بشكل عام كانت مرتفعة، وهذا يعني أن درجة مصداقية الإجابات عالية، مما يشير إلى أن النتائج التي سترد لاحقاً قابلة للتعميم على مجتمع البحث.

**الاساليب الاحصائية المستخدمة في الدراسة:**

بعد الانتهاء من عملية جمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، تمت الاستعانة ببعض الأساليب الإحصائية، بهدف معالجة البيانات التي تم الحصول عليها من والذي ادخلت إليه بيانات الدراسة الميدانية spss برنامج التحليل الإحصائي المحوسب، وقد استخدمت هذه الأساليب لبيان خصائص مجتمع الدراسة، ولوصف متغيرات الدراسة والتعرف على " مدى تأثير تطبيق معايير المحاسبة الدولية على سوق الاستثمار اليمني" ، وشمل ذلك:

**1- التوزيع التكراري والنسب المئوية:**

لحساب وتكرار ونسبة البيانات العامة لعينة الدراسة

**2- المتوسط الحسابي:**

وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض إجابات أفراد عينة الدراسة، عن كل فقرة من فقرات الدراسة مع العلم أنه يفيد في ترتيب الفقرات حسب أعلى متوسط حسابي.

**3- الانحراف المعياري:**

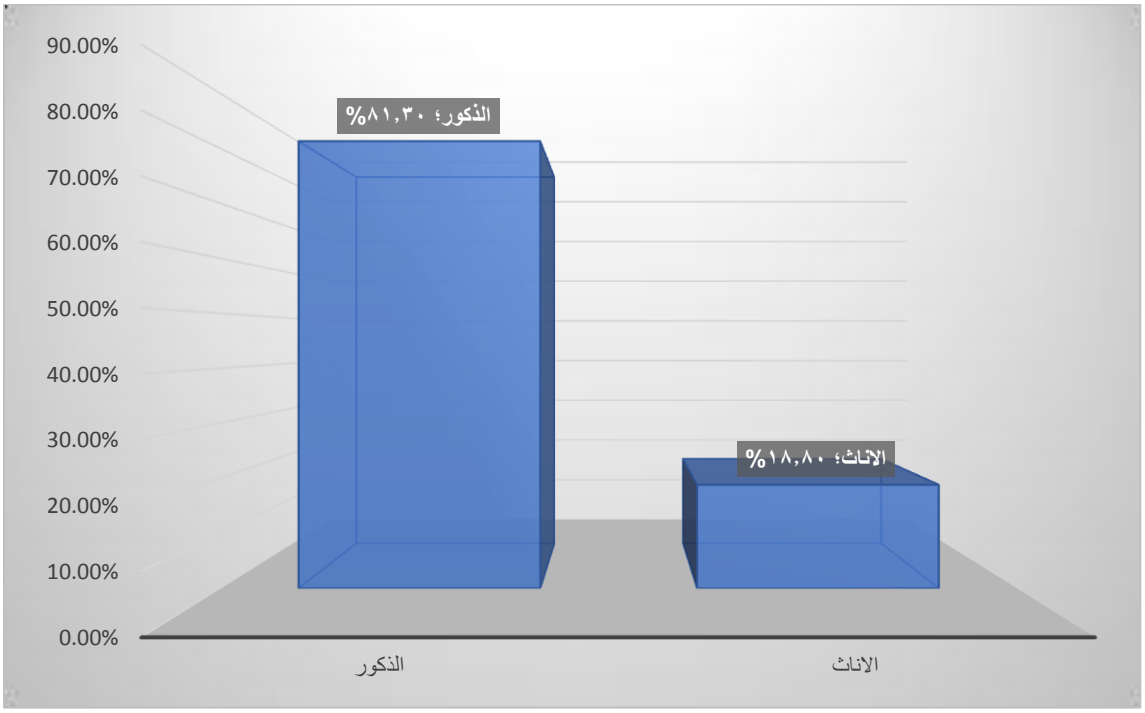
تم استخدامه لتحديد تشتت إجابات أفراد عينة الدراسة عن قيم المتوسط الحسابي.

**أولاً / الخصائص الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة:**

- حسب متغير النوع:

**جدول رقم (3) يبين توزيع عينة البحث حسب متغير النوع**

| الجنس | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| ذكر | 39 | %81.3 |
| انثى | 9 | %18.8 |
| المجموع | 48 | 100% |



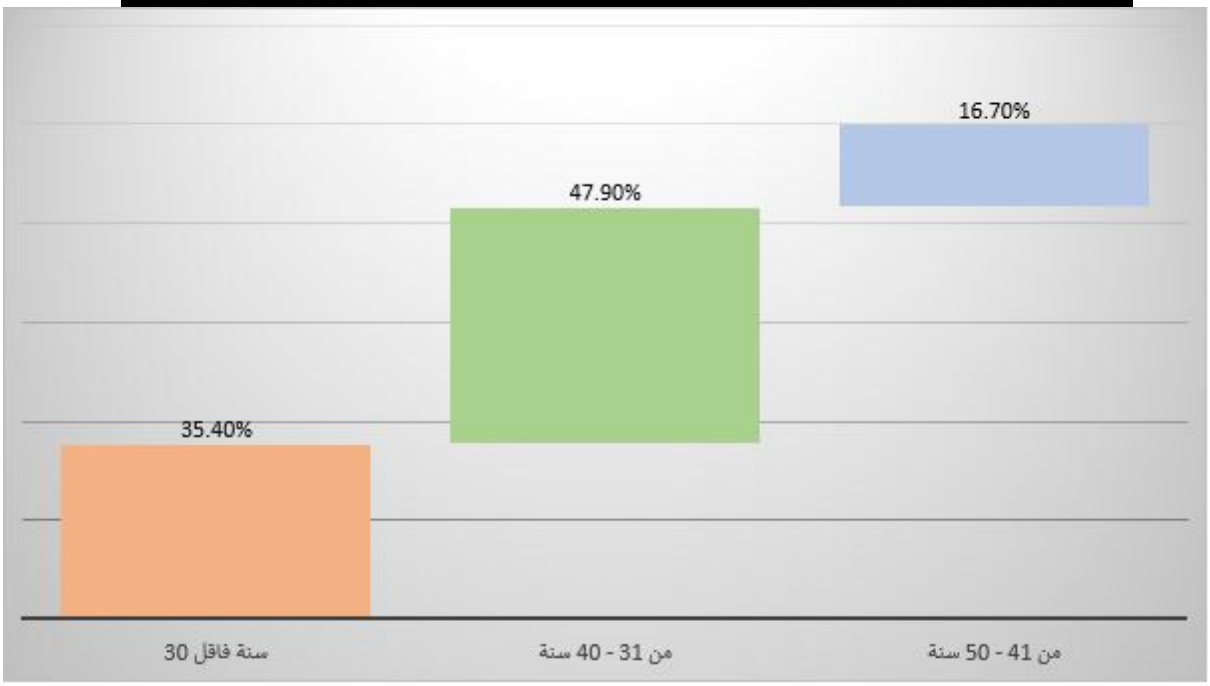

**شكل رقم (1) يوضح توزيع عينة البحث حسب متغير النوع**

يتضح من الجدول (3) والشكل رقم (1) أن أغلب أفراد العينة من الذكور بتكرار بلغ (39) يمثلون ما نسبته 81.3% من إجمالي أفراد عينة البحث، وأن أفراد العينة من الاناث جاء بتكرار (9) وبنسبه 18.8%، لذا نجد أن أغلب أفراد العينة هم من فئة الذكور.

- متغير العمر:

**جدول رقم (4) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير العمر المشاركين بالعينة**

| العمر | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| 30 سنة فاقل | 17 | %35.4 |
| من 31 - 40 سنة | 23 | %47.9 |
| من 41 - 50 سنة | 8 | %16.7 |
| الإجمالي | 48 | 100% |




**شكل رقم (2) يوضح التكرار والنسبة المئوية لمتغير العمر المشاركين بالعينة**

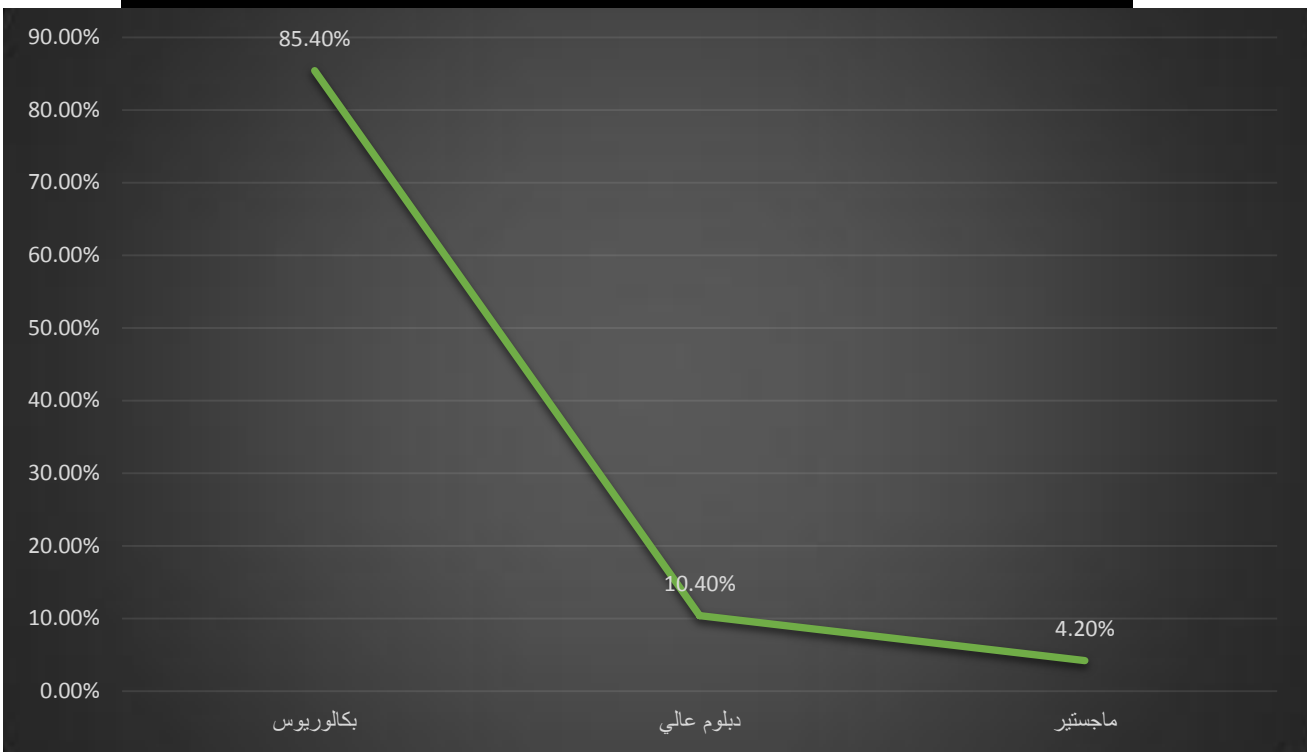
يتبين من الجدول رقم (4) والشكل رقم (2) أن غالبية أفراد العينة هم من فئة العمر (من 31 - 40 سنة) بنسبة 47.9% بتكرار بلغ (23)،

ثم فئة العمر (30 سنة فاقل) بنسبة 35.4% وبتكرار بلغ (17)، وأخيراً فئة العمر (من 41 – 50 سنة) بنسبة 16.7% وبتكرار بلغ (8)، وتشير هذه النتائج إلى أن أغلب أفراد عينة البحث هم من فئة العمر (من 31 - 40 سنة).

- متغير المؤهل العلمي:

جدول رقم (5) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير المؤهل العلمي

| المؤهل العلمي | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| بكالوريوس | 41 | 85.4% |
| دبلوم عالي | 5 | 10.4% |
| ماجستير | 2 | 4.2% |
| **الإجمالي** | 48 | 100% |




شكل رقم (5) يوضح التكرار والنسبة المئوية لمتغير المؤهل العلمي

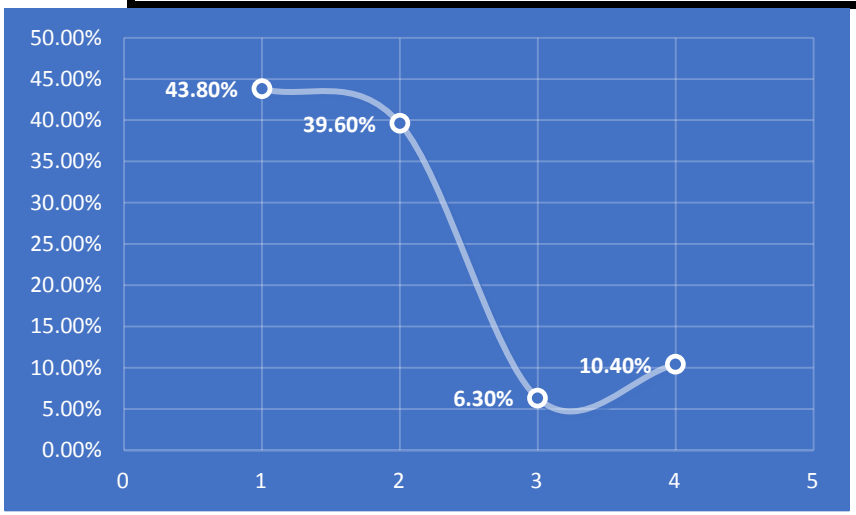
يتبين من الجدول رقم (5) والشكل رقم (3) أن غالبية أفراد العينة من فئة المؤهل العلمي (بكالوريوس) بنسبة 85.4% وبتكرار بلغ (41)، ثم فئة المؤهل (دبلوم عالي) بنسبة 10.4% وبتكرار بلغ

(5)، واخيراً فئة المؤهل (ماجستير) بنسبة 4.2% وبتكرار بلغ (2)، تشير هذه النتائج إلى أن أغلب عينة البحث هم من ذوي المؤهل الجامعي (بكالوريوس).

- التخصص العلمي

جدول رقم (6) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير التخصص العلمي

| التخصص العلمي | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| محاسبة | 21 | ٪43.8 |
| إدارة أعمال | 19 | ٪39.6 |
| هندسة | 3 | ٪6.3 |
| علوم مالية ومصرفية | 5 | ٪10.4 |
| **الإجمالي** | **48** | **100%** |



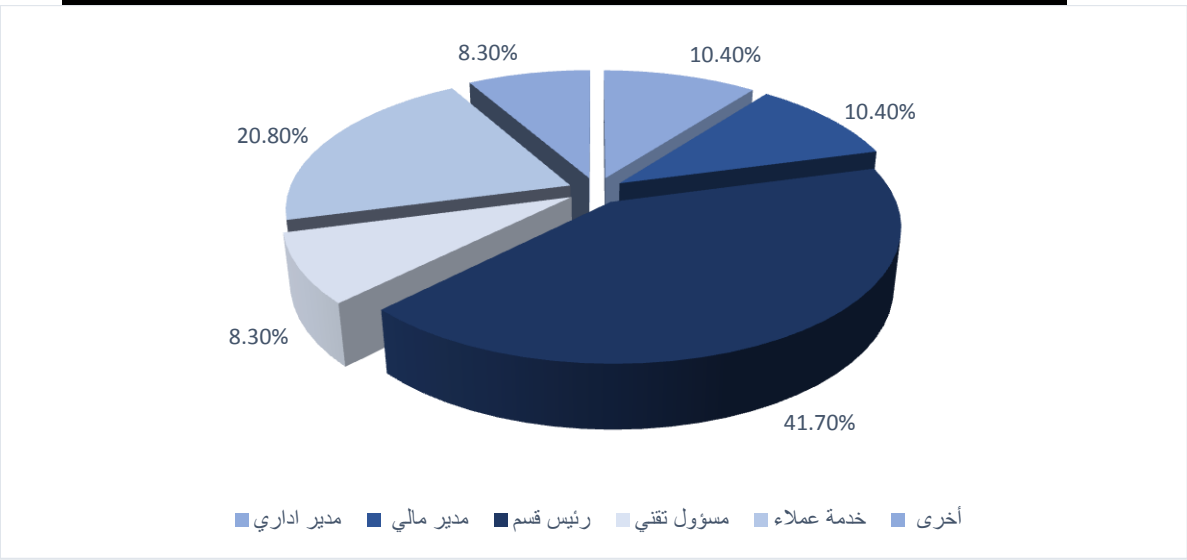

شكل رقم (4) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير التخصص العلمي

يتبين من الجدول رقم (6)، والشكل (4) الخاص بمتغير التخصص العلمي لأفراد العينة، وجد أن أغلب العينة من فئة التخصص العلمي (محاسبة) بنسبة 43.8% وبتكرار بلغ (21)، يليه فئة التخصص (إدارة اعمال) بنسبة 39.6% وبتكرار بلغ (19)، ثم فئة التخصص (علوم مالية ومصرفية) بنسبة 10.4% وبتكرار (5)، واخيراً فئة التخصص العلمي (هندسة) بنسبة 6.3% وبتكرار بلغ (3) وتشير هذه النتائج إلى أن أغلب أفراد عينة البحث هم من ذوي التخصص العلمي محاسبة.

- المركز الوظيفي

جدول رقم (7) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير المنصب الوظيفي

| المركز الوظيفي | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| مدير اداري | 5 | ٪10.4 |
| مدير مالي | 5 | ٪10.4 |
| رئيس قسم | 20 | ٪41.7 |
| مسؤول تقني | 4 | ٪8.3 |
| خدمة عملاء | 10 | ٪20.8 |
| أخرى | 4 | ٪8.3 |
| الإجمالي | 48 | ٪100 |



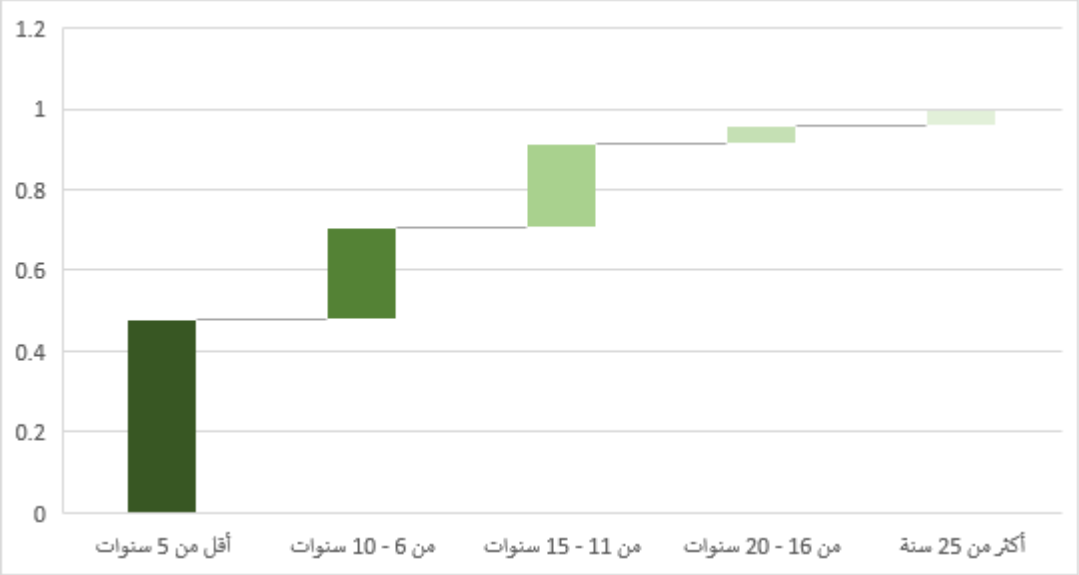

شكل رقم (5) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير المركز الوظيفي

يتبين من الجدول رقم (7)، والشكل (5) الخاص بمتغير المركز الوظيفي لأفراد العينة، وجد أن أغلب العينة تمثلت في (رئيس قسم) بنسبة 41.7% وبتكرار بلغ (20)، ثم فئة المركز الوظيفي (خدمة عملاء) بنسبة 20.8% وبتكرار بلغ (10)، ثم فائتين المركز الوظيفي (مدير اداري + مدير مالي) بنسبة 10.4% وبتكرار (5)، واخيراً فائتين المركز الوظيفي (مسؤول تقني + أخرى) بنسبة 8.3% وبتكرار بلغ (4)، وتشير هذه النتائج إلى أن أغلب أفراد عينة البحث هم من ذوي المركز الوظيفي (رئيس قسم).

- عدد سنوات الخبرة:

جدول رقم (8) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير عدد سنوات الخبرة

| سنوات الخبرة | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| أقل من 5 سنوات | 23 | 47.9% |
| من 6 - 10 سنوات | 11 | 22.9% |
| من 11 - 15 سنوات | 10 | 20.8% |
| من 16 - 20 سنوات | 2 | 4.2% |
| أكثر من 25 سنة | 2 | 4.2% |
| الإجمالي | 48 | 100% |




شكل رقم (6) يوضح التكرار والنسبة المئوية لمتغير عدد سنوات الخبرة

يتبين من الجدول رقم (8) والشكل رقم (6) أن غالبية أفراد العينة هم من فئة سنوات الخبرة (اقل من 5 سنوات) بنسبة 47.9% وبتكرار بلغ (23)، ثم فئة سنوات الخبرة (من 6– 10 سنوات) بنسبة 22.9% وبتكرار (11)، ثم فئة سنوات الخبرة (من 11– 15 سنوات) بنسبة 20.8% وبتكرار (10)، ثم فئاتين سنوات الخبرة (من 16– 20 سنوات) بنسبة 4.2% وبتكرار (2)، وتشير هذه النتائج إلى أن أغلب أفراد عينة البحث هم من ذوي الخبرة الجيدة في مجال العمل.

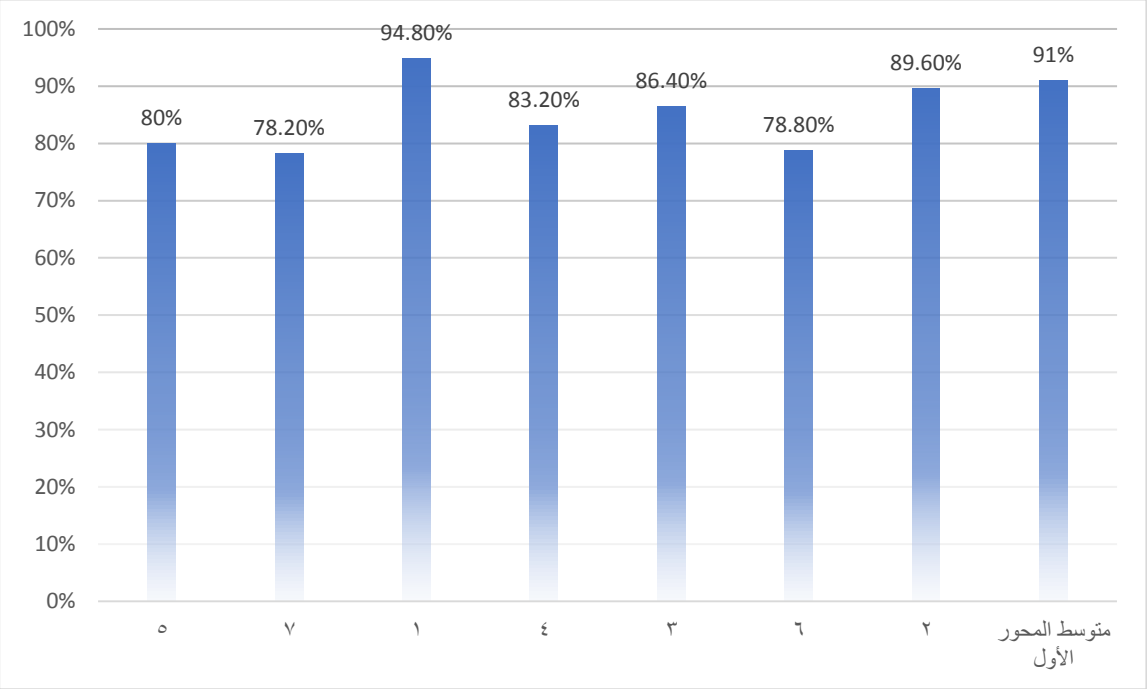
**ثانياً: عرض النتائج المتعلقة بإجابة أسئلة الاستبيان**

**1- المحـــور الأول: المعـــايير الدوليـــة فـــي جـــذب الاســـتثمارات الاجنبيـــة والعربية والمحلية الى الشركات المدرجة في السوق اليمنية**

**الجدول رقم (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات آراء العينة لفقرات المحور الأول.**

| رقم الفقرة | الفـــقرات | الترتيب | المتوسط | الانحراف المعياري | درجة الموافقة | التقدير اللفظي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | الامتثال لمعايير المحاسبة الدولية تضمن عدم ارتكاب مخالفات لمتطلبات هذه المعايير | 5 | 4.00 | 254.0 | %80 | مرتفع |
| 2 | تسعى معايير المحاسبة الدولية توفير مناخ استثماري مستقر وامن | 7 | 3.91 | 0.483 | %78.2 | مرتفع |
| 3 | تتواكب اعمال الشركة محلياً التطورات والمستجدات والمتطلبات التي تفرضها المعايير المحاسبية الدولية | 1 | 744. | 0.459 | %94.8 | عالي |
| 4 | دور المعايير الدولية يكمن في تقليل مستوى المخاطرة وتحقق مستوى معين من العائد | 4 | 4.16 | 636.0 | %83.2 | مرتفع |

| رقم الفقرة | الفقرات | الترتيب | المتوسط | الانحراف المعياري | درجة الموافقة | التقدير اللفظي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 5 | تبني المعايير الدولية يؤدي إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية والمحلية، مما يؤثر بشكل كبير على استمرارية الشركة | 3 | 4.32 | .1760 | %86.4 | عالي |
| 6 | يؤدي تطبيق المعايير الدولية إلى زيادة الاستثمارات مما يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للشركة | 6 | 3.94 | 0.885 | %78.8 | مرتفع |
| 7 | يتم صياغة المعايير المحاسبية بشكل يراعي المصلحة العامة عند عرض البيانات المالية | 2 | 844. | 0.739 | %89.6 | عالي |
| | متوسط المحور الأول | | 4.54 | 0.536 | %91 | عالي |




**شكل رقم (7) نسبة الموافقة لتقديرات آراء العينة لفقرات المحور الأول**

**يوضح الجدول رقم (9) أن أفراد العينة وافقت بتقدير لفظي (عالي) على جميع فقرات المحور الأول؛ وبلغ متوسط الاستجابة للفقرات على (3.55)، والنسبة المئوية (71%)، وبتحليل كل فقرة من فقرات المحور الأول وفقاً لأعلى قيم للمتوسط الحسابي، عند تساوي قيم المتوسط للفقرات، مرتبة ترتيباً تنازلياً كما يلي:**

**أن الفقرة (3) والتي تنص على (تتواكب اعمال الشركة محلياً التطورات والمستجدات والمتطلبات التي تفرضها المعايير المحاسبية الدولية) حصلت على الترتيب (الاول) بمتوسط حسابي (4.74)، وبتقدير لفظي (عالي)**

**أن الفقرة (7) والتي تنص على (يتم صياغة المعايير المحاسبية بشكل يراعي المصلحة العامة عند عرض البيانات المالية) حصلت على الترتيب(الثاني) بمتوسط حسابي (4.48)، وبتقدير لفظي (عالي).**

**أن الفقرة (5) والتي تنص على (تبني المعايير الدولية يؤدي إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية والمحلية، مما يؤثر بشكل كبير على**

استمرارية الشركة) حصلت على الترتيب(الثالث) بمتوسط حسابي (4.32)، وبتقدير لفظي (عالي).

- أن الفقرة (4) والتي تنص على (دور المعايير الدولية يكمن في تقليل مستوى المخاطرة وتحقق مستوى معين من العائد ) حصلت على الترتيب(الرابع) بمتوسط حسابي (4.16)، وبتقدير لفظي (مرتفع).
- أن الفقرة (1) والتي تنص على (الامتثال لمعايير المحاسبة الدولية تضمن عدم ارتكاب مخالفات لمتطلبات هذه المعايير) حصلت على الترتيب(الخامس) بمتوسط حسابي (4.00)، وبتقدير لفظي (مرتفع).
- أن الفقرة (6) والتي تنص على (يؤدي تطبيق المعايير الدولية إلى زيادة الاستثمارات مما يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للشركة) حصلت على الترتيب(السادس) بمتوسط حسابي (3.94)، وبتقدير لفظي (مرتفع).
- أن الفقرة (2) والتي تنص على (تسعى معايير المحاسبة الدولية توفير مناخ استثماري مستقر وامن) حصلت على الترتيب(السابع) بمتوسط حسابي (3.91)، وبتقدير لفظي (مرتفع).
- الانحراف المعياري لمتوسط فقرات المحور الأول أقل من الواحد الصحيح، مما يشير إلى عدم وجود تشتت من قبل المبحوث.

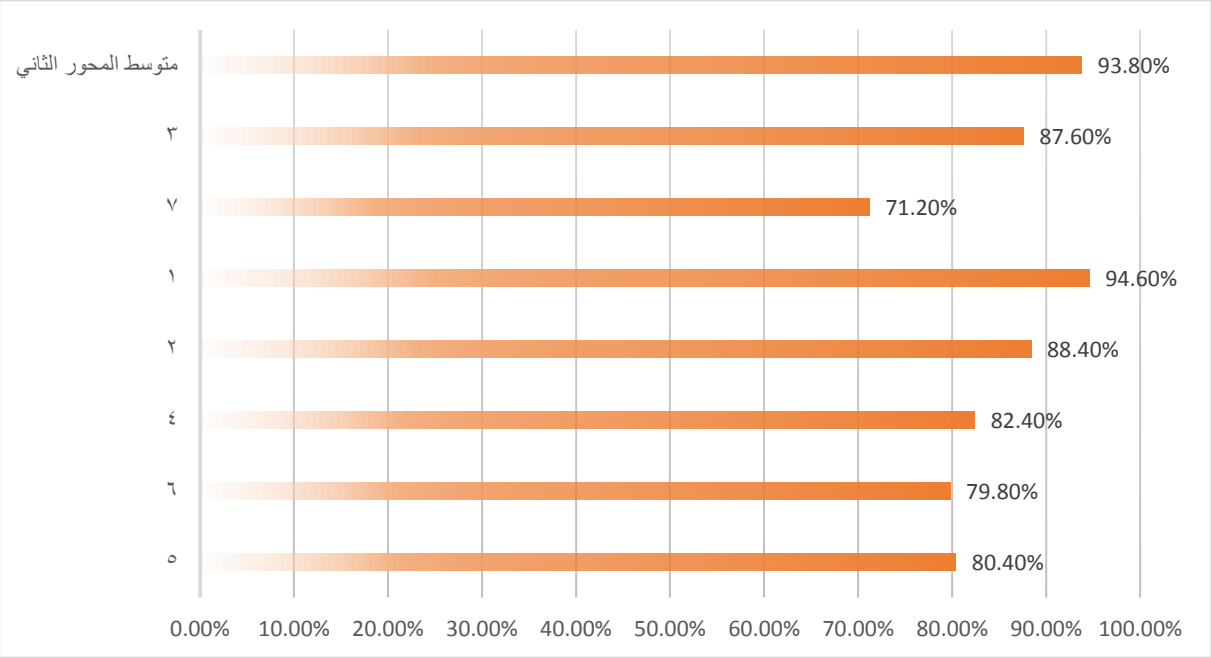
وبالنظر إلى متوسط فقرات المحور الأول نجد أنه بلغ (4..54) وبانحراف معياري (0.536) وبتقدير لفظي (عالي)، وعلى ضوء ما سبق تبين أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعايير الدولية في جذب الاستثمارات الاجنبية والعربية والمحلية الى الشركات المدرجة في السوق اليمنية

**2- المحور الثاني: تطبيق معايير المحاسبة الدولية في زيادة ثقة المستثمرين وبالنتيجة في قيمة الوحدة الاقتصادية**

**الجدول رقم (10) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات آراء العينة لفقرات المحور الثاني**

| رقم الفقرة | الفـــقرات | الترتيب | المتوسط | الانحراف المعياري | درجة الموافقة | التقدير اللفظي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | يتم التقيد بمعايير المحاسبة الدولية الارشادية في اعداد التقارير المالية | 5 | 02.4 | 624.0 | %80.4 | مرتفع |
| 2 | تكون نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية الدولية جيدة | 6 | 993. | 433.0 | %79.8 | مرتفع |
| 3 | تعمل معايير المحاسبة الدولية على تأمين التوزيع العادل للثروات الاقتصادية | 4 | 21.4 | 318.0 | %82.4 | مرتفع |
| 4 | اتباع معايير المحاسبة الدولية نظراً لتزايد الانفتاح على الأسواق المالية الدولية | 2 | 42.4 | .9860 | %88.4 | عالي |
| 5 | تطبق معايير المحاسبة الدولية لتقليص حجم الاخطار التي قد تواجه المستثمر | 1 | .734 | 057.0 | %94.6 | عالي |
| 6 | الالتزام بالمعايير الدولية يزيد ثقة المستثمرين الحاليين وتمسكهم بزيادة استثماراتهم في الشركة | 7 | .563 | 0.634 | %71.2 | مرتفع |

| رقم الفقرة | الفـــقرات | الترتيب | المتوسط | الانحراف المعياري | درجة الموافقة | التقدير اللفظي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | |
| 7 | تمسك الشركة بالمعايير الدولية يؤدي الى دقة وشفافية البيانات المحاسبية المتضمنة بالتقارير المنتجة | 3 | 83.4 | 0.714 | %87.6 | عالي |
| | متوسط المحور الثاني | | 96.4 | 0770. | %93.8 | عالي |




**شكل رقم (8) نسبة الموافقة لتقديرات آراء العينة لفقرات المحور الثاني**

**يوضح الجدول رقم (10) أن أفراد العينة وافقت بتقدير لفظي (عالي) على جميع فقرات المحور الثاني؛ وبلغ متوسط الاستجابة للفقرات على (4.69)، والنسبة المئوية (93.8%)، وبتحليل كل فقرة من فقرات المحور الثاني وفقاً لأعلى قيم للمتوسط الحسابي، عند تساوي قيم المتوسط للفقرات، مرتبة ترتيباً تنازلياً كما يلي:**

- أن الفقرة (5) والتي تنص على (تطبق معايير المحاسبة الدولية لتقليص حجم الاخطار التي قد تواجه المستثمر) حصلت على الترتيب (الاول) بمتوسط حسابي (4.73) وبتقدير لفظي (مرتفع).
- أن الفقرة (4) والتي تنص على (اتباع معايير المحاسبة الدولية نظراً لتزايد الانفتاح على الأسواق المالية الدولية) حصلت على الترتيب(الثاني) بمتوسط حسابي (4.42) وبتقدير لفظي (عالي).
- أن الفقرة رقم (7) والتي تنص على (تمسك الشركة بالمعايير الدولية يؤدي الى دقة وشفافية البيانات المحاسبية المتضمنة بالتقارير المنتجة) حصلت على الترتيب (الثالث) بمتوسط حسابي (4.38) وبتقدير لفظي (عالي).
- أن الفقرة (3) والتي تنص على (تعمل معايير المحاسبة الدولية على تأمين التوزيع العادل للثروات الاقتصادية) حصلت على الترتيب(الرابع) بمتوسط حسابي (4.12) وبتقدير لفظي (مرتفع).
- أن الفقرة (1) والتي تنص على (يتم التقيد بمعايير المحاسبة الدولية الارشادية في اعداد التقارير المالية) حصلت على الترتيب(الخامس) بمتوسط حسابي (4.02) وبتقدير لفظي (مرتفع).
- أن الفقرة (2) والتي تنص على (تكون نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية الدولية جيدة) حصلت على الترتيب(السادس) بمتوسط حسابي (3.99) وبتقدير لفظي (مرتفع).
- أن الفقرة (6) والتي تنص على (الالتزام بالمعايير الدولية يزيد ثقة المستثمرين الحاليين وتمسكهم بزيادة استثماراتهم في الشركة) حصلت على الترتيب(السابع) بمتوسط حسابي (3.56) وبتقدير لفظي (مرتفع).
- الانحراف المعياري لمتوسط فقرات المحور الثاني أقل من الواحد الصحيح، مما يشير إلى عدم وجود تشتت من قبل المبحوث.

وبالنظر إلى متوسط فقرات المحور الثاني نجد أنه بلغ (4.69) وبانحراف معياري (0.7.7) وبتقدير لفظي (عالي)، وعلى ضوء ما سبق تبين أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير المحاسبة

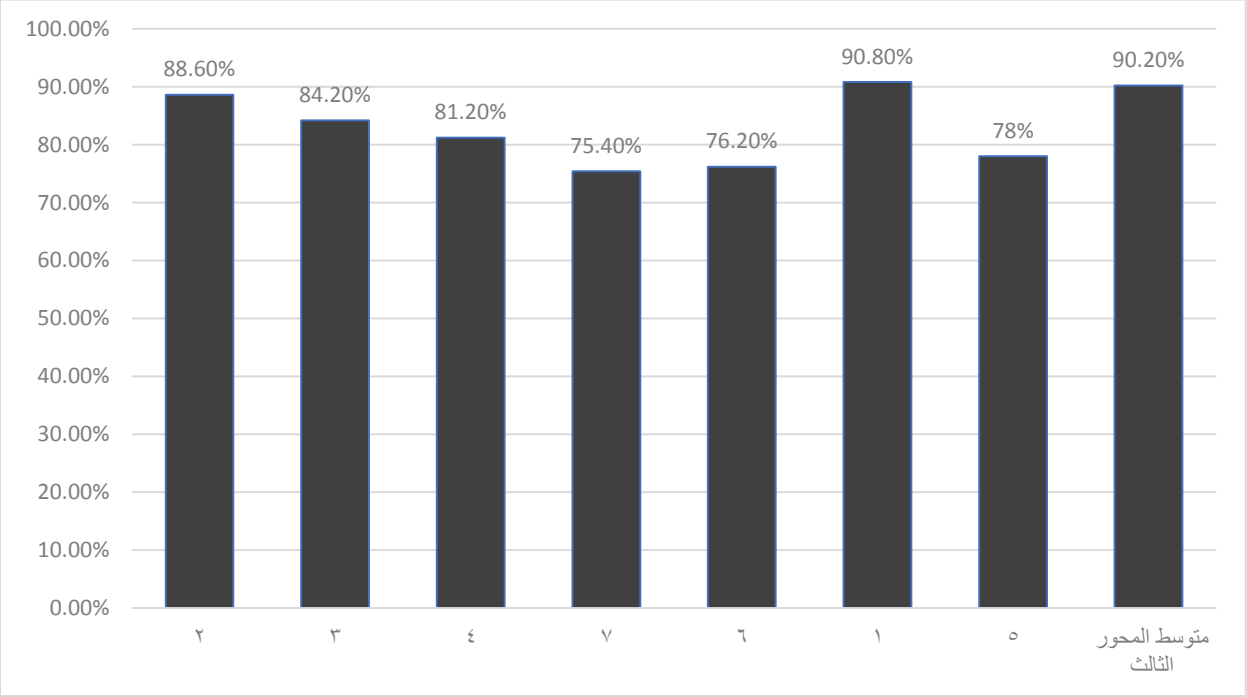
الدولية في زيادة ثقة المستثمرين وبالنتيجة في قيمة الوحدة الاقتصادية.

## 3- المحور الثالث: تعزز القوائم المالية المعدة وفق معايير المحاسبة الدولية من موثقيه اتخاذ القرارات الاستثمارية

الجدول رقم (11) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات آراء العينة لفقرات المحور الثالث

| رقم الفقرة | الفقرات | الترتيب | المتوسط | الانحراف المعياري | درجة الموافقة | التقدير اللفظي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | يتم اعداد القوائم المالية وفق الممارسات العملية لوظيفة المحاسبة على المستوى الدولي | 2 | 434. | 0.449 | %88.6 | عالي |
| 2 | تتسم التقارير المالية المعدة وفق المعايير الدولية بجودة المعلومات المحاسبية الواردة فيها | 3 | 96.4 | 7070. | %84.2 | عالي |
| 3 | تكون التقارير المالية المعدة وفق المعايير الدولية ذات فائدة كبيرة للمسؤولين ومتخذي القرار | 4 | 064. | 316.0 | %81.2 | مرتفع |
| 4 | تتمتع القوائم المالية المعدة وفق المعايير الدولية بخصائص مميزة | 7 | .773 | 074.0 | %75.4 | مرتفع |

| رقم الفقرة | الفقرات | الترتيب | المتوسط | الانحراف المعياري | درجة الموافقة | التقدير اللفظي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | |
| 5 | يستند اعداد التقارير المالية على القيام بالأعمال الهادفة | 6 | 3.81 | 0.607 | %76.2 | مرتفع |
| 6 | التقارير المالية المعدة المعايير الدولية قائمة على عدم الخداع في أي تعاملات | 1 | .544 | 713.0 | %90.8 | عالي |
| 7 | الالتزام بالمعـــــايير الدوليـــــة الخاصـة بعـرض البيانـات الماليـة يـؤدي إلـى تعزيـز جـودة المعلومـات والتقـارير المالية | 5 | .903 | .1890 | %78 | مرتفع |
| | متوسط المحور الثالث | | .514 | 0.606 | %90.2 | عالي |




**شكل رقم (9) نسبة الموافقة لتقديرات آراء العينة لفقرات المحور الثالث**

**يوضح الجدول رقم (11) أن أفراد العينة وافقت بتقدير لفظي (مرتفع) على جميع فقرات المحور الثالث؛ وبلغ متوسط الاستجابة للفقرات على (3.51)، والنسبة المئوية (70.2%)، وبتحليل كل فقرة من فقرات المحور الثالث وفقاً لأعلى قيم للمتوسط الحسابي، عند تساوي قيم المتوسط للفقرات، مرتبة ترتيباً تنازلياً كما يلي:**

- **أن الفقرة (6) والتي تنص على (العمل على تنمية قدرت وتطوير كفاءة العاملين في هيئات ولجان الزكاة) حصلت على الترتيب (الاول) بمتوسط حسابي (4.54) وبتقدير لفظي (عالي).**
- **أن الفقرة (1) والتي تنص على (يتم اعداد القوائم المالية وفق الممارسات العملية لوظيفة المحاسبة على المستوى الدولي) حصلت على الترتيب (الثاني) بمتوسط حسابي (4.43) وبتقدير لفظي (عالي).**
- **أن الفقرة (2) والتي تنص على (تتسم التقارير المالية المعدة وفق المعايير الدولية بجودة المعلومات المحاسبية الواردة فيها) حصلت على الترتيب (الثالث) بمتوسط حسابي (4.21) وبتقدير لفظي (عالي).**

- أن الفقرة (3) والتي تنص على (تكون التقارير المالية المعدة وفق المعايير الدولية ذات فائدة كبيرة للمسؤولين ومتخذي القرار) حصلت على الترتيب (الرابع) بمتوسط حسابي (4.06) وبتقدير لفظي (مرتفع).
- أن الفقرة (7) والتي تنص على (الالتزام بالمعايير الدولية الخاصة بعرض البيانات المالية يؤدي إلى تعزيز جودة المعلومات والتقارير المالية) حصلت على الترتيب (الخامس) بمتوسط حسابي (3.90) وبتقدير لفظي (مرتفع).
- أن الفقرة (5) والتي تنص على (يستند اعداد التقارير المالية على القيام بالأعمال الهادفة) حصلت على الترتيب (السادس) بمتوسط حسابي (3.81) وبتقدير لفظي (مرتفع).
- أن الفقرة (4) والتي تنص على (تتمتع القوائم المالية المعدة وفق المعايير الدولية بخصائص مميزة) حصلت على الترتيب (السابع) بمتوسط حسابي (3.77) وبتقدير لفظي (مرتفع).
- الانحراف المعياري لمتوسط فقرات المحور الثالث اقل من الواحد الصحيح، مما يشير إلى عدم وجود تشتت من قبل المبحوث.

وبالنظر إلى متوسط فقرات المحور الثالث نجد أنه بلغ (4.51) وبانحراف معياري (0.606) وبتقدير لفظي (عالي)، وعلى ضوء ما تبين أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تعزز القوائم المالية المعدة وفق معايير المحاسبة الدولية من موثقيه اتخاذ القرارات الاستثمارية

## ثالثاً: عرض النتائج الإجمالية محاور الدراسة:

### الجدول رقم (12) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة لمحاور الدراسة بشكل عام

| م | المحاور | الترتيب | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة الموافقة | التقدير اللفظي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | المعايير الدولية في جذب الاستثمارات الاجنبية والعربية والمحلية الى الشركات المدرجة في السوق اليمنية | 2 | 4.54 | 0.536 | %91 | عالي |
| 2 | تطبيق معايير المحاسبة الدولية في زيادة ثقة المستثمرين وبالنتيجة في قيمة الوحدة الاقتصادية | 1 | 96.4 | 5630. | %93.8 | عالي |
| 3 | تعزز القوائم المالية المعدة وفق معايير المحاسبة الدولية من موثقيه اتخاذ القرارات الاستثمارية | 3 | .514 | 0.606 | %90.2 | عالي |
| | المتوسط العام لجميع المحاور | | .344 | 6540. | %86.8 | عالي |

يتضح من الجدول السابق والمتعلق بـ " مدى تأثير تطبيق معايير المحاسبة الدولية على سوق الاستثمار اليمني"، أن متوسط محاور الاستبانة ككل بلغ (4.34) وانحراف معياري (0.654)، ودرجة قياس (عالي)، حيث حصل المحور الأول: المعايير الدولية في جذب الاستثمارات الاجنبية والعربية والمحلية الى الشركات المدرجة في السوق اليمنية على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4.54) وانحراف معياري (0.536) وتقدير لفظي (عالي)، وحصل المحور الثاني: تطبيق معايير المحاسبة الدولية في زيادة ثقة المستثمرين وبالنتيجة في قيمة الوحدة الاقتصادية على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.69)

وانحراف معياري (0.563) وتقدير لفظي (عالي)، وحصل المحور الثالث: تعزز القوائم المالية المعدة وفق معايير المحاسبة الدولية من موثقيه اتخاذ القرارات الاستثمارية على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4.51) وانحراف معياري (0.606) وتقدير لفظي (عالي).

ويعزو الباحثون حصول محاور الدراسة بشكل عام على موافقة عينة الدراسة بدرجة قياس (عالية) على أنه يوجد دور تأثير لتطبيق معايير المحاسبة الدولية على سوق الاستثمار اليمني

رابعاً: اختبار الفرضيات:

**النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى:** لا توجد دور للمعايير الدولية في جذب الاستثمارات الاجنبية والعربية والمحلية الى الشركات المدرجة في السوق اليمنية وتم التحقق من صحة الفرضية من خلال الجدول التالي:

جدول (13) يبين نتائج لاختبار دور المعايير الدولية في جذب الاستثمارات الأجنبية والعربية

| المحور | الرقم | المتوسط الحسابي | الفرق في المتوسط | قيمة T | درجات الحرية | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| دور معايير المحاسبة الدولية ما زال ضئيل في الاستثمارات الأجنبية | 48 | 4.1612 | 0.05314 | 0.438 | 47 | 0.000 |

الجدول أعلاه يوضح نتائج اختبار T إذا كان قيمة T للفرضية الأولى موجبة ومستوى الدلالة اقل من مستوى الثقة (a=0.05) وفقاً لقاعدة القرار فان نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على انه لا توجد دور للمعايير الدولية في جذب الاستثمارات الاجنبية والعربية والمحلية الى الشركات المدرجة في السوق اليمنية وتم قبول الفرض البديل الذي ينص على انه توجد دور للمعايير الدولية في جذب الاستثمارات

الاجنبية والعربية والمحلية الى الشركات المدرجة في السوق اليمنية.

**النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية: لا توجد علاقة بين تاثير تطبيق معايير المحاسبة الدولية في زيادة ثقة المستثمرين وبالنتيجة في قيمة الوحدة الاقتصادية وتم التحقق من صحة الفرضية من خلال الجدول التالي:**

**جدول (14) يبين نتائج لاختبار المشكلات التي تتحدث عن تاثير تطبيق معايير المحاسبة الدولية في زيادة ثقة المستثمرين وبالنتيجة في قيمة الوحدة الاقتصادية**

| المحور | الرقم | المتوسط الحسابي | الفرق في المتوسط | قيمة T | درجات الحرية | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| لا تأثر معايير المحاسبة الدولية على زيادة ثقة المستثمرين | 48 | 4.6211 | 0.561 | .9014 | 47 | 0.000 |

الجدول أعلاه يوضح نتائج اختبار T إذا كان قيمة T للفرضية الثانية موجبة ومستوى الدلالة اقل من مستوى الثقة (a=0.05) وفقاً لقاعدة القرار فان نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على انه لا توجد علاقة بين تأثير تطبيق معايير المحاسبة الدولية في زيادة ثقة المستثمرين وبالنتيجة في قيمة الوحدة الاقتصادية وتم قبول الفرض البديل الذي ينص على انه توجد علاقة بين تأثير تطبيق معايير المحاسبة الدولية في زيادة ثقة المستثمرين وبالنتيجة في قيمة الوحدة الاقتصادية.

**النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة: لا توجد علاقة بين القوائم المالية المعدة وفق معايير المحاسبة الدولية وموثقيه اتخاذ القرارات الاستثمارية وتم التحقق من صحة الفرضية من خلال الجدول التالي:**

**جدول (15) يبين نتائج لاختبار القوائم المالية المعدة وفق معايير المحاسبة الدولية وموثقيه اتخاذ القرارات الاستثمارية.**

| المحور | الرقم | المتوسط الحسابي | الفرق في المتوسط | قيمة T | درجات الحرية | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| لا يتم اعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية | 48 | 4.2134 | 0.7849 | 0.614 | 47 | 0.000 |

الجدول أعلاه يوضح نتائج اختبار T إذا كان قيمة T للفرضية الأولى موجبة ومستوى الدلالة اقل من مستوى الثقة (a=0.05) وفقاً لقاعدة القرار فان نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على انه لا توجد علاقة بين القوائم المالية المعدة وفق معايير المحاسبة الدولية وموثقيه اتخاذ القرارات الاستثمارية وتم قبول الفرض البديل الذي ينص على انه توجد علاقة بين القوائم المالية المعدة وفق معايير المحاسبة الدولية وموثقيه اتخاذ القرارات الاستثمارية.

جدول رقم (16) معامل ارتباط بيرسون بين المحاور وبعضها والدرجة الكلية

| م | المحـــــور | عدد الفقرات | معامل بيرسون |
|---|---|---|---|
| 1 | للمعايير الدولية في جذب الاستثمارات الاجنبية والعربية والمحلية الى الشركات المدرجة في السوق اليمنية | 7 | **4.87 |
| 2 | تطبيق معايير المحاسبة الدولية في زيادة ثقة المستثمرين وبالنتيجة في قيمة الوحدة الاقتصادية | 7 | .645** |
| 3 | تعززالقوائم المالية المعدة وفق معايير المحاسبة الدولية من موثقيه اتخاذ القرارات الاستثمارية | 7 | **.472 |
| | الدرجة الكلية | 21 | .815** |

** عند مستوى دلالة ( α > ، 0.001 )

من خلال الجدول رقم (15) بحساب معامل ارتباط بيرسون لكل محور من محاور الاستبيان الثلاثة، والدرجة الكلية للاستبيان ككل بوصفه محكاً داخلياً، وقد دلت النتائج أن جميع محاور الاستبيان الثلاثة دالة عند مستوى الدلالة الإحصائية ( α > ، 0.01 )، ويتضح وجود ارتباط

موجب وقوي، كما تشير النتائج إلى تحقق الصدق للاستبيان، وبالتالي تطبيقه بكفاءة على عينة الدراسة.

# النتائج والتوصيات

- **النتائج**

1- وجد ان اغلبية عينة الدراسة اتفقت على ان الألتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية يساهم بإستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية

2- وجد ان تطبيق معايير المحاسبة الدولية يضفي صفة الدولية على قوائم الشركات مايؤسس بنية تحتية خصبة للإستثمارات الخارجية في السوق اليمنية

3- وجد ان المستثمر يهتم بالقوائم المالية المعدة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية وتولد لدية الثقة بالعماليات المالية وبالتالي جلب استثماراته للسوق اليمني

4- أغلب الأراء اشارة الى ان الإستثمار بشتى اشكالة وخصوصا الأجنبي المباشر لة وقع مؤثر وإيجابي على الإقتصاد المحلي

- **التوصيات**

1- ضرورة تعزيز إلتزام الشركات في السوق اليمنية بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في اعمالها المحاسبية والإقتصادية لتوفير معلومات شفافة وكافية للمستثمر الأجنبي

2- ضرورة زيادة الإهتمام بالمعايير الدولية من خلال الأهتمام بتدريب المحاسبين والمراجعين من خلال المؤتمرات وورش العمل والندوات العلمية الخاصة بالمعايير المحاسبية الدولية

3- إجراء مزيد من الأبحاث حول علاقة معايير المحاسبة الدولية بإستقطاب رؤوس الأموال الإستثمارية

4- بحث أسباب وعوائق تطبيق معايير المحاسبة الدولية على شركات السوق اليمني ومعالجة الأختلالات المحاسبية وتطوير النظم المحاسبية بما يوسس بنية تحتية لتطبيق المعايير بشكل ملائم للسوق اليمني

# المراجع

**المراجع العربية:**


- عبدالحليم ، سيد ، إنعكاسات الجوانب المحاسبية للمعايير الدولية لإعداد القوائم المالية على تحسين الأداء المالية للشركات ، دراسة تحليلية ، جامعة القاهرة ،2021 م
- المطيري ، بدر سعد ، الأثار المتوقعة لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على استقرار السوق المالية لدولة الكويت ، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط / الكويت ، 2011م
- حمودي ، بن عباس ، دور الإستثمار الأجنبي في التنمية الإقتصادية ، دراسة حالة الصين ، دراسة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة محمد خيضر ، الجزائر ،2012-2011 م
- محمد ، نورية عبد ، أثر الإستثمار الأجنبي في مستقبل الإستثمار المحلي العربي دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي ، دراسة لنيل شهادة الدكتوراه -جامعة سانت كليمنتس ،2012 م
- العرموطي ، احمد عدنان،2013 ، أثر محاسبة الإستدامة على تقارير الإبلاغ المالي في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية المدرجة في بورصة عمان ، رسالة ماجستير ، كلية الأعمال ، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن
- حنان ، رضوان حلوة ، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادىء الى المعايير ، دراسة معمقة في نظرية المحاسبة ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ،2003 م
- عوض ، أمال محمد ، 2011 ، تحليل العلاقة بين جودة الارباح المحاسبية وظاهرة عدم تماثل المعلومات وأثرها على تكلفة

رأس المال ، مجلة الفكر المحاسبي ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان ، المجلد 15 ، العدد 2 ، حلوان ،24
- تركي ، محمود ابراهيم ، تحليل التقارير المالية ، عمان الأردن ، 1993م
- مخلوف ، محمد أحمد ،2014 م ، مدى الإلتزام بتطبيق معايير الأبلاغ المالي الدولية وأثرها على توليد تقارير مالية ذات جودة عالية ، دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية ، رسالة دكتوراة ، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير ، قسم علوم التيسير ، جامعة الجزائر
- نور ، أحمد ، المحاسبة المالية ، القياس والتقييم ةالإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية والعربية والمصرية ، الدار الجامعية ، القاهرة ، مصر ،2004 م
- مؤسسة التمويل الدولية ، مجموعة البنك الدولي ،2012 م ، معايير الاداء المعنية بالإستدامة البيئية والإجتماعية ، مذكرات توجيهية.
- النقيب ، كمال عبدالعزيز ، مقدمة في نظرية المحاسبة ، ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ،2004 م
- يوسف محمود جربوع ، فارس محمود ابو معمر ،2005 م ، مدى تأثير تقرير المراجع الخارجي على قرارات الإستثمار والتمويل لرجال الأعمال والمؤسسات المالية في قطاع غزة من دولة فلسطين ، مجلة تنمية الرافدين ، كلية الأدارة والإقتصاد ، جامعة الموصل ، الموصل ، المجلد 77 ، العدد 27،69
- الحوالي ، خالد حسين ، الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في التقارير المالية وأثرها في اتخاذ القرارات ، بحث ماجستير ،

الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، كلية العلوم المالية والمصرفية ،2005 م

- نور ، احمد محمد ، مبادى المحاسبة المالية ، الدار الجامعية ، 2009م
- عبدالمنعم وابو الطبل ، محمود وعيسى ، المراجعة أصولها العلمية والعملية ، الجزء الثاني ، دار الثقافة العربية ، القاهرة مصر ،1982 م

## المراجع الأجنبية:

- **AL frijat , Yaser S . 2016 . Dynamics Applicatio Importance In the Measureement with Fair Value & Disc Accounting , vol . 8,No 2.46-59**
- **Barone , Elisabetta and McLeay , Stuart . 2013 . Interpreting the Linear predictors , working paber , henley University of Sydney . Australia**
- **Belkaoui ,A,R,Accounting theory , 4th Edition , thomson Learning Inc, 2000**
- **Accounting, 4th Edition, prentice Hall , 2002**

## مواقع الإنترنت:


**الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين**

https://www.socpa.org.sa

**منتدى المحاسب العربي**

https://accdiscussion.com/acc16306.html

**موقع النجاح**

https://www.annajah.net

**منتدى المحاسب العربي**

https://accdiscussion.com

**وزارة الصناعة والتجارة - اليمن**

https://moit.gov.ye/moit/ar/**الاستثمار-في-اليمن**

# الملاحق

# استمارة الاستبيان

الجمهورية اليمنية
جامعة المستقبل
كلية العلوم الإدارية
قسم المحاسبة

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

## الموضوع / استمارة استبيان

الاستمارة التي بين يديك هي إحدى أدوات الدراسة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة البكالوريوس في المحاسبة بعنوان: مدى تأثير تطبيق معايير المحاسبة الدولية على سوق الاستثمار اليمني

(دراسة ميدانية على عينة من المحاسبين والمراجعين والمدراء الماليين) يرجى التكرم بتعبئة الاستمارة المرفقة بعد قراءة عباراتها قراءة متأنية وذلك لأن لإجاباتها أهمية تعتمد عليها نتائج هذه الدراسة، علماً بأن البيانات الذي تدلون بها ستعامل بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

وتقبلوا وافر الشكر والتقدير.

الـــبـــــاحثون :
غمدان محسن احمد الهمداني
احمد جمال محمد الحجاجي
إيهاب عبدالله محمد المقصص
أسامة معمر علي العجل

## القسم الأول :

المعلومات الديمغرافية للعينة المدروسة .

الرجاء وضع علامة ( صح ) في المربع المناسب. ☐

1- الجنس.

- ذكر ☐
- أنثى ☐

2- العمر.

- اقل من 30 سنة ☐
- من 30 الى 40 سنة ☐
- من 41 الى 50 سنة ☐
- 51 سنة فأكثر ☐

3- المؤهل العلمي.

- الثانوية العامة ☐
- بكالوريوس ☐
- ماجستير ☐
- دكتوراه ☐

4- التخصص العلمي.

- محاسبة ☐ - إدارة أعمال ☐
- دراسات مصرفية ☐ - اقتصاد ☐
- نظم معلومات محاسبية ☐ - أخرى ☐

5 – المركز الوظيفي.

- محاسب ☐ - مراجع ☐ - أخرى ☐
- مراقب مالي ☐ – مدير حسابات ☐ - مدير مالي ☐

6 – سنوات الخبرة .

- اقل من 5 سنوات ☐
- من 5 الى 10 سنوات ☐
- من 11 الى 15 سنة ☐
- أكثر من 15 سنة ☐

## القسم الثاني: فقرات الاستبانة

### الرجاء وضع علامة ( صح ) أمام مستوى الموافقة المناسب

**المحور الأول :** لا يوجد دور للمعايير الدولية في جذب الاستثمارات الاجنبية والعربية والمحلية الى الشركات المدرجة في السوق اليمنية.

| الرقم | العبارات | أوافق بشدة | أوافق | محايد | لا أوافق | لا أوافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | الامتثال لمعايير المحاسبة الدولية تضمن عدم ارتكاب مخالفات لمتطلبات هذه المعايير | | | | | |
| 2 | تسعى معايير المحاسبة الدولية توفير مناخ استثماري مستقر وامن | | | | | |
| 3 | تتواكب اعمال الشركة محلياً التطورات والمستجدات والمتطلبات التي تفرضها المعايير المحاسبية الدولية | | | | | |
| 4 | دور المعايير الدولية يكمن في تقليل مستوى المخاطرة وتحقق مستوى معين من العائد | | | | | |
| 5 | تبني المعايير الدولية يؤدي إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية والمحلية، مما يؤثر بشكل كبير على استمرارية الشركة | | | | | |
| 6 | يؤدي تطبيق المعايير الدولية إلى زيادة الاستثمارات مما يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للشركة | | | | | |
| 7 | يتم صياغة المعايير المحاسبية بشكل يراعي المصلحة العامة عند عرض البيانات المالية | | | | | |

**المحور الثاني :** لا يؤثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في زيادة ثقة المستثمرين وبالنتيجة في قيمة الوحدة الاقتصادية.

| الرقم | العبارات | أوافق بشدة | أوافق | محايد | لا أوافق | لا أوافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | يتم التقيد بمعايير المحاسبة الدولية الارشادية في اعداد التقارير المالية | | | | | |
| 2 | تكون نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية الدولية جيدة | | | | | |
| 3 | تعمل معايير المحاسبة الدولية على تأمين التوزيع العادل للثروات الاقتصادية | | | | | |
| 4 | اتباع معايير المحاسبة الدولية نظراً لتزايد الانفتاح على الأسواق المالية الدولية | | | | | |
| 5 | تطبق معايير المحاسبة الدولية لتقليص حجم الاخطار التي قد تواجه المستثمر | | | | | |
| 6 | الالتزام بالمعايير الدولية يزيد ثقة المستثمرين الحاليين وتمسكهم بزيادة استثماراتهم في الشركة | | | | | |
| 7 | تمسك الشركة بالمعايير الدولية يؤدي الى دقة وشفافية البيانات المحاسبية المتضمنة بالتقارير المنتجة | | | | | |

**المحور الثالث :** لا تعزز القوائم المالية المعدة وفق معايير المحاسبة الدولية من موثقيه اتخاذ القرارات الاستثمارية.

| الرقم | العبارات | أوافق بشدة | أوافق | محايد | لا أوافق | لا أوافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | يتم اعداد القوائم المالية وفق الممارسات العملية لوظيفة المحاسبة على المستوى الدولي | | | | | |
| 2 | تتسم التقارير المالية المعدة وفق المعايير الدولية بجودة المعلومات المحاسبية الواردة فيها | | | | | |
| 3 | تكون التقارير المالية المعدة وفق المعايير الدولية ذات فائدة كبيرة للمسؤولين ومتخذي القرار | | | | | |
| 4 | تتمتع القوائم المالية المعدة وفق المعايير الدولية بخصائص مميزة | | | | | |
| 5 | يستند اعداد التقارير المالية على القيام بالأعمال الهادفة | | | | | |
| 6 | التقارير المالية المعدة المعايير الدولية قائمة على عدم الخداع في أي تعاملات | | | | | |
| 7 | الالتزام بالمعايير الدولية الخاصة بعرض البيانات المالية يؤدي إلى تعزيز جودة المعلومات والتقارير المالية | | | | | |